المفصـل
في
علم العربية
بين المعيارية والوصفية
" دراسة تحليلية "

بقلم

د / إيمان أحمد إسماعيل حمودة

المدرس بقسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

فرع جامعة الأزهر - بالإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله ولى النعمة.. ما غادر طائر بنعمة.. وهب صبح بنسمة والصلاة والسلام على من أذهل بفصاحته الأنام.. وزين ببيانه الكلام.. وعلى آله والأصحاب.. ما لمع سراب.. وسمع سحاب وقرئ كتاب.

أما بعد...

فالنحو العربى منذ أن انطلقت مسيرته بملاحظات أبى الأسود وما تلاها من خطوات ثابتة فى بناء هذا الصرح الكبير حتى اكتملت على يد سيبويه فأودعها فى كتابه الفريد ، فكان بداية انطلاق القياس والتقعيد ، والتعليل حيث رست قواعده ، وكثرت مصنفاته ، وهو ما يزال الخادم الأمين للغة العربية فبه حفظت من اللحن.

ولكن مرت عليه أزمان وحقب تاريخية اختلطت فيها أمم الأعاجم بالأمة العربية اختلاطاً أثر بالسلب على لغتنا فانطلقت الدعوات إلى إيجاد نحو جديدي يتماشى مع الحياة الحديثة المعاصرة ، ومن ثم ادعى أهل التجديد أن النحو العربى لابد أن يبنى لنفسه منهجاً متكاملاً للتعامل مع النص كما تفعل مناهج النقد الأدبى ، وعلوم اللغة الأخرى وألا يتمسك بالمنهج المعيارى التقليدى ، وعلى النحاة المعياريين أن يؤمنوا بالتغيير ، مما يلزمهم بمراجعة المعيار الذى أقاموا عليه قواعدهم على أساس منهج علمى حديث ومتطور ، يضمن للأجيال التالية التمسك بلغتهم ، وادعوا أن المنهج الوصفى الذى يقوم على التحليل ، والتطبيق ، والشرح ، والتفصيل ، والشمول هو المنهج الجديد الذى يناسب النحو العربى فى هذه المرحلة ، ليواكب مستجدات العصر ، لذلك قمت بهذه الدراسة المنهجية لأثبت أن علم النحو بنى بالفعل على هذا المنهج وغيره من المناهج العلمية الحديثة والتى كان لها صلات وثيقة بعلم المنطق والكلام واللذان كان لهما تأثير قوى على التفكير النحوى. واخترت ميدان التطبيق عند الزمخشرى لأنه كان من المتكلمين الذين يعتنقون المذهب الاعتزالى والذى يقوم بدوره على إعمال العقل بالمنطق فى خلق الأفكار، وتنظيمها وتدعمها بالحجج والبراهين ليواكب التطور

العصرى للغة ونحوها وسيظهر عكس ذلك جلياً فيما بعد. وجاءت خطة الدراسة كما يلى :-

١- **المقدمة** :▪ وفيها تحدثت عن سبب اختيار لهذا الموضوع.
٢- **التمهيد** : الزمخشرى حياته وآثاره.
٣- **الفصل الأول** :▪ علاقة المنطق بالنحوالعربى فى ضوء المناهج العلمية الحديثة.
٤- **الفصل الثانى** :▪ أبرز مظاهر المعيارية والوصفية فى المفصل للزمخشرى.
٥- **الخاتمة** :▪ وفيها أهم نتائج البحث.

❁❁❁

تمهيد

الزمخشرى حياته وآثاره :-

عاش الزمخشرى فى ظلال الدولة السلوجوقية التى امتد سلطانها على بغداد من ٤٤٧ إلى ٥٨٩هـ والدولة الخوارزمة التى حكمت خوارزم من سنة ٤٧٠هـ واتصل صاحبنا بملوك هاتين الدولتين فقد كان بارعا فى علوم شتى منها التفسير ، والحديث ، والبلاغة ، والأدب ، والنحو ، وقرض الشعر الذى كثيراً ما مدح يه الملوك ، ويدل تعدد المجالات العلمية التى نبغ فيها على متابعة حثيثة فى طلب العلم ، و فى عطائه لكل مريديه مما أتاح له فرصة التمتع بمكانة علمية كبيرة ، ومرموقة ، وقرب من السلاطين .

أولاً :ـ اسمه ولقبه وكنيه ومولده وأسرته :ـ

هو محمود بن عمر بن محمد[١] الخوارزمى الزمخشرى[٢] ، ويكنى بأبى القاسم[٣] ، ويلقب بجار الله[٤] ، لأنه كان مجاوراً لبيت الله الحرام – وبفخر خوارزم ويرجع ذلك للمكانة العلمية الرفيعة التى كان يحظى بها. [٥]

ولد يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين وأربعمائة للهجرة (٤٦٧هـ) فى بلدة زمخشر من أعمال خوارزم. [٦]

ولم تمدنا المصادر التاريخية بالمعلومات الكافية عن أسرته ، فغاية ما ذكر أن والده كان إماماً بقرية زمخشر[٧]. وعلى الرغم من ذلك فقد أثبت الزمخشرى ذكر أسرته فى أشعاره حيث قال مستغفراً الله من الخمر :-

أستغفر الله أننى قد نُسبتُ بها ولـــم أكـــن لمحياهـــا بـــذوَّاق

---

(١) ينظر : الزمخشرى لغوياً ومفسراً صـ٢٣ – تاريخ دولةآل سلجوق صـ٢٧٦ .

(٢) وفيات الأعيان ١٦٨/٥ .

(٣) وفيات الأعيان ١٦٨/٥ .

(٤) لسان الميزان ٦/٦ .

(٥)معجم الأدباء٦|٢٦٨٧

(٦) المصدر السابق ١٦٦١/٥ .

(٧) ينظر : إنباه الرواة على أبناء النحاة ٢٦٥/٣ ، هدية العارفين فى أسماء المؤلفين ٤٠٢/٦ .

(٨) ينظر : مفتاح السعادة ومصباح السيادة ١٠٠/٢ .

ولم يذقها أبى كلاَ ولا أحدٌ من أسرتى واتفاق الناس مصداقى[1]

رابعاً :ـ مذهبه :ـ

يعد الزمخشرى من أصحاب المذهب الحنفى الفقهى ، والاعتزالى العقائدى ويظهر ذلك جلياً فى مؤلفاته ، ومصنفاته ، بل لقد كان يدعوا إليه جهاراً فى كشافه الذى شرحه فى ظل أصول المذهب الاعتزالى الخمسة (العدل– التوحيد – الوعد والوعيد – المنزلة بين المنزلتين – الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) ومن أشهر الآراء الاعتزالية التى انتصر لها أن أصحاب الكبائر كفار مخلدون فى النار إن لم يفلعوا عن الذنب ويتوبوا عدم إيمانهم بالسحر والسحرة ، وأن السحر لا يغير شيئاً من طبيعة المواد. إيمانهم بحرية الإرادة وخلق العباد لأفعالهم حق.

وقد توفى الزمخشرى فى سنة ثمانى وثلاثين وخمسمائة من الهجرة بجرجانية خوارزم. [2]

ثانياً :ـ مكانته العلمية :ـ

للزمخشرى مكانة علمية راقية ، وهو يضرب به المثل فى علمى الأدب والنحو والبلاغة. [3]

وعلى الرغم من إعراض ابن حجر العسقلانى عنه ، لميله لمذهب الاعتزال ، إلا أنه أشاد به ذاكراً أن الزمخشرى كان فى غاية المعرفة بفنون البلاغة وتصرف الكلام. [4]وقد أشاد بعض المترجمين له فأعلوا قدره إماما فى التفسير والنحو واللغة والأدب ، وأنه واسع العلم ، كبير الفضل ، متفنن فى علوم شتى.[5]

---

(١) ينظر : ديوان الزمخشرى صـ٢١٦ .

(٢)عيون التواريخ١٢|٣٧٩ – كشف الظنون ١١٧/١ .

(٣) ينظر : سير أعلام النبلاء ١٥٤/٢٠ ، الأنساب ١٥٤/٣ ، الجواهر المضيئة فى طبقات الحنفية ٤٤٧/٣ .

(٤) ينظر : لسان الميزان ٤/٣ .

(٥) ينظر : معجم الأدباء ٢٦٨٧/٦ ، ٢٦٨٨ .

وذكر بعضهم أنه كان من أعلم فضلاء العجم بالعربية فى زمانه[١]. وبالغ بعضهم فقال عنه : أستاذ الدنيا ، فخر خوارزم ، جار الله ، العلامة أبو القاسم محمود الزمخشرى من أكابر الأمة ، وقد ألقت العلوم إليه أطراف الأزمة. [٢]

أما السيوطى فذكر أنه غاية فى الذكاء ، وجودة القريحة ، واسع العلم كثير الفضل[٣] ، وزاد الفيروز آبادى : أنه إمام اللغة والنحو ، والبيان باتقان جميع العلماء. [٤]

وما قيل عن الزمخشرى هو صدق، وعدل ؛ لأنه يعد موسوعة نحوية ، بلاغية ، تفسيرية ، حديثية ، فقهية شاملة. [٥]

لذا من المحمود عقباه أنه قد تنبه إلى مكانة هذا العالم كوكبه المترجمين.

ثالثاً :ـ مؤلفاته :ـ

يشتهر الزمخشرى بكثرة نتاجه العلمى ، ومن أبرز المؤلفات التى خلّفها لنا :–

١– الكشاف عن الحقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل[٦]. ويعتز الزمخشرى بهذا التفسير حتى أنه قال مفتخراً :– [٧]

إنّ التفاسير فى الدنيا بلا عددٍ ولـيس فيهـا لَعْمـرى مثـلُ كشـافى
إنْ كنــت تبغــى الهــدى فــالزم فالجهلُ كالداء والكشاف كالشافى

وقد أشادت به بعض كتب التراجم فقيل : لم يصنف قبل هذا الكتاب مثله[٨]. وقيل : لم يصنف قبله مثله فى المعانى ، والبيان ، والإعراب. [٩]

وقد صدق المترجمون لأن هذا المؤلف ترك صدىً واسعاً فى الساحة العلمية ، حيث اعتنى به الباحثون والدارسون شرحاً ، وتفصيلاً.

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان ١٦٨/٥ .
(٢) ينظر : إنباه الرواة ٢٦٨/٣ ، ٢٦٩ .
(٣) ينظر : بغية الوعاة ٢٧٩/٢ .
(٤) ينظر : البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة صـ٢٢٠ .
(٥) ينظر : هدية العارفين ٤٠٢/٦ .
(٦) ينظر : كشف الظنون ١١٧/١ – ١٦٤ – ١٨٥ – ١٠٠٩/٤ – ١٠٢٢ – ١٠٥٦ .
(٧) ينظر : طبقات المفسرين ٣١٦/٢ .
(٨) ينظر : وفيات الأعيان ١٦٨/٥ .
(٩) ينظر : عيون التواريخ ٣٧٩/١٢ .

٢- المفصل فى علم العربية ، هو كتاب يحمل لنا شخصية الزمخشرى النحوية ، حيث جمع فيه جميع أبواب النحو ، وهو كتاب مختصر ومطبوع. وقد قامت عليه شروح كثيرة. وهو هدف وغاية بحثنا إن شاء الله.

٣- أساس البلاغة : وهو من أبرز الكتب المعجمية فى اللغة العربية – رتبه الزمخشرى على حسب ترتيب حروف الهجاء. (١)

٤- الفائق فى غريب الحديث(٢) كشف فيه الزمخشرى عن غريب الحديث بشرحه لكل كلمة غريبة اشتمل عليها الحديث(٣). وقد اختلف فى اسمه فذكر أنه وشيم الرائق فى غريب الحديث(٤) ، وقيل : إنه الفائق فى تفسير الحديث. (٥)وممن أشاد بهذا المؤلف ابن حجر قائلاً : وكتابه الفائق فى غريب الحديث من أنفس الكتب لجمعه المتفرق فى مكان واحد مع حسن الاختصار وصحة النقل. (٦)

٥- مقامات(٧) الزمخشرى فى النصح والإرشاد موجهة كلها إلى نفسه ، وله شرح عليها(٨) ، تناولها بالتحليل اللغوى ، والبلاغى ، واستشهد بكثير من آيات القرآنى الكريم ، والحديث النبوى ، وشعر العرب ، وأمثالهم ، وأخبارهم.

(١) ينظر : سير أعلام النبلاء ١٥٦/٢٠ .
(٢) ينظر : معجم الأدباء ٢٦٩١/٦ .
(٣) ينظر : كشف الظنون ١٢١٧/٢ .
(٤) ينظر : الجواهر المضيئة ٤٤٨/٣ .
(٥) ينظر : تاج التراجم صـ٢٥٢ .
(٦) ينظر : لسان الميزان ٤/٦ .
(٧) ينظر : معجم الأدباء ٢٦٩١/٦ .
(٨) ينظر : المصدر السابق ٢٦٩١/٦ .

٦- المستقصى فى أمثال العرب ، وهو كتاب الأمثال العربية ، رتبه صاحبه ترتيباً أبجدياً. (١)

٧- أطواق الذهب فى المواعظ والخطب(٢) ، وهو كتاب مختصر ويشتمل على مائة مقالة فى المواعظ ، والنصائح ، والحكم ، والمكارم ، والأخلاق. (٣)

❁❁❁

(١) ينظر : عيون التواريخ ٧٩/١٢ .

(٢) ينظر : كشف الظنون ١١٧/١ .

(٣) ينظر : تاريخ الأدب العربى ٢٢٤/٥ .

۞الفصل الأول۞
علاقة المنطق بالنحو فى ضوء المناهج[١] العلمية الحديثة

واجه النحو العربى فى السنوات الأخيرة هجمة شرسة من دعاة التجديد وكان هدفها ترك ما جُلّ فيه لعقم منهجه ، ودعوا إلى تطوره بالبحث عن منهج جديد يواكب التطور ، ويكون أكثر طواعية ، يعتمد على التحليل والوصف تأسياً بعلوم اللغة الأخرى التى شهدت تطوراً منذ مطلع هذا القرن وليكن هذا المنهج هو المنهج الوصفى[٢] ولكى نتعرف على ميزات هذا المنهج[٣] الذى دعتهم إليه الحاجة فلابدأولاً أن نتحدث عن المناهج بشكل عام، وبعد الاطلاع وجدت مصنفات متعددة تتحدث عن مناهج البحث العلمى ، بيد أن المشتغلين بمناهج

---

(١) جمع مفرده (منهج) ومعناه الطريق الواضح المعالم قال ﷻ : ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ – المائدة آية (٥) – والمراد به الطريق الموصل للغاية ووضوحها وتمامها وكمالها . وقيل : هو الطريقة الخاصة بكل باحث فى طرح وتناول المشكلات الموضوعة قيد البحث . وقيل : هو أقصر طريق معبد ومحدد المعالم يوصل إلى شئ مطلوب الوصول إليه على نحو أيقن وأسهل وأسرع ويرى بعض العلماء أنه ليس أكثر من ميزان يلجأ إليه الإنسان فى تقويم أفكاره ، ابتغاء التأكد من صحة قراراته وسلامتها من الشوائب والأخطاء . وهكذا تنوعت التعريفات حتى صار معناه أنه الطريق المؤدى إلى الكشف عن الحقيقة فى العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التى تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة المعلومة المطلوبة ولا يتم ذلك إلا إذا ارتبطت بموضوع أو ظاهرة محددة .

ينظر : لسان العرب – مقاييس اللغة – المخصص مادة (ن هـ ج) – نحو منهاج للتعامل مع مصادر التنظير الإسلامى صـ١٨٠ ، ١٨١ – المراحل الارتقائية المنهجية الفكر العربى الإسلامى – حولية كلية الآداب – الكويت حولية ٨ رسالة ٤٤ – صـ١١ – منهاج الدراسة الأدبية الحديثة صـ١٢ – المنهج الرياضى بين المنطق والحدس صـ١٣ – أزمة المعرفة صـ٥٧ – منهج البحث العلمى صـ٥ – أصول البحث العلمى ومناهجه صـ٢٦ – المناهج المعاصرة ٦/١ .

البحث العلمى لم يتفقوا على تصنيفات محددة لها فكان لكلٍ وجهته فى التصنيف.وعلى الرغم من ذلك ، فإن هناك ما هو متفق عليه من الجميع وهى ثلاث مناهج رئيسة وهى :-

❁نبذة عن المناهج العلمية.(١) :▪

١- **المنهج التاريخى** :▪ هو المنهج الذى يعتمد على الظواهر اللغوية ورصد تطوراتها بين العصور المختلفة وذلك كدراسة صيغ منتهى الجموع فى اللغة العربية بتتبع توزيعها فى المستويات اللغوية المتعددة عبر الحقب التاريخية المختلفة

٢- **المنهج التجريبى** :▪ هو أحد البحوث العلمية التى تؤثر على العلاقة بين المتغير المستقل ، والمتغير التابع فى التجربة.

٣- **المنهج الوصفى** :▪ هو المنهج الذى يهتم بوصف النصوص اللغوية من خلال قوالب معيارية موضوعية للنصوص ، دون تدخل من الباحث بغرض اجتهادات من ذاته أو فرض الباحث سلفاً من خلال ملاحظات سابقة.**وزاد علماء اللغة مناهج أخرى من أهمها** :▪

٤- **المنهج المقارن** :▪ والذى يقوم على دراسة العلاقة بين لغتين أو أكثر ضمن أسرة لغوية واحدة ، والمقارنة بينهما. وذلك عن طريق دراسة ظاهرة لغوية كالأفعال أو المشتقات فى لغتين ضمن مجموعة من اللغات السامية لإثبات الصلة بينهما.

٥- **المنهج المعيارى** :▪ هو منهج يهتم بوضع القواعد والأنظمة التى تضبط التراكيب اللغوية وهذا المنهج ليس بجديد فقد اتبعه النحاة لتأسيس علم النحو العربى الذى يصحح كيفية النطق والكتابة ويخرجها بشكل صحيح.

٦- **المنهج الجدلي** :-وهو الذى يحدد منهج التناظر والتحاور فى المناقشات العلمية.

---

(١) ينظر : أصول البحث العلمى ومناهجه صـ٢٦ -٣١٧ ومابعدها – البحث العلمى صـ٦٧ -٦٨-٨١-٨٢.-مناهج البحث العلمى ص١٩-٨٢ -عبدالرحمن بدوى-دراسات فى علم اللغة الوصفى والتاريخى والمقارن ص٣٧-٥٢-١٨١.

٧- **المنهج الاستدلالي** :ـ والمراد به البرهان الذى يبدأ من قضايا يسلم بها ، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة ، دون الالتجاء إلى التجربة.

٨- **المنهج التوليدى أو التحويلى** :ـ هو منهج قائم على النظرية العقلية التى تقوم فى جوهرها على فكرة (اللانهائية) والمراد به أن كل لغة تتكون من مجموعة محدودة من الأصوات والرموز الكتابية ومن ثم فإنها تولد جملاً لا نهاية لها. وذلك كأن تقول : قام محمد ، محمد قام ، محمد قائم ، قائم محمد ، فقد تولد من الجملة الواحدة جملاً عديدة تؤدى نفس المعنى بنفس الرموز الكتابية[١]. وما أراه إلا جامعاً بين المعيارى القائم على العقل ، والوصفى القائم على التجربة والتحليل.

هذه هى المناهج العلمية الحديثة التى ساعدتنى الظروف والمراجع للاطلاع عليها وربما توجد مناهج أخرى لم يسعنى الاطلاع عليها وما يخصنى فى هذه الدراسة من المناهج سالفة الذكر المنهج المعيارى والوصفى لذا سوف أتحدث أولاً عن علاقة المنطق بالنحو فى ضوءهذين المنهجين.

❁ **علاقة المنطق [٢] بالنحو** :ـ

إن من يتأمل العلاقة بين المنطق والنحو يتأكد تماما أن العلاقة بدأت منذ نشأة الفكر الفلسفى اليونانى حين بدأت المرحلة الأولى لدى اليونان فى اللغة ، والخطابة ، والنحو فى البحوث السوفسطائية ولنا مثال فى أرسطو الذى استخلص المقولات العشر من علم النحو المتداول حينذاك فذكر عند تفسير الكلام إلى

---

(١) ينظر : النحو العربى صـ١١٤ .

(٢)هو: آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر .
والغرض منها :- التمييز بين الصدق والكذب فى الأقوال ، والأفعال ، والاعتقادات .
أبوابه :- تسعة على المشهور : ١- الكليات الخمس . ٢- التعريفات . ٣- التصديقات . ٤- القياس . ٥- البرهان . ٦- الخطابة . ٧- الجدل . ٨- المغالطة . ٩- الشعر .
ينظر التعريفات صـ٣٠١ للجرجانى .

أجزاء أن الجوهر يقابل الاسم ، والكيف يقابل الصفة ، والكم يقابل العدد ، والإضافة تقابل صيغ التفضيل. والأين والمتى يقابلان المكان والزمان...الخ. (١)

وظلت العصور الوسطى تابعة لفكر أرسطو القائم على الاهتمام بالصورة دون المادة حتى القرن الثالث عشر والذى ظهرت فيه فكرة النحو العالمى ومفاداها أن المبادئ النحوية فى جوهرها واحدة بالنسبة لجميع اللغات ، ولكن التفاصيل تختلف من لغة لأخرى. مع التأكيد على الأفكار التى توصل إليها نحاة العصور الوسطى ، كتعريف العلم بأنه بحث عن العلل الكونية الثابتة. ومن ثمّ اشتقوا المقولات النحوية من المقولات المنطقية والمعرفية ، والميتافيزيقة حتى أصبح النحو تابعاً للنظرية الفلسفية. (٢)

أما فى العصور الحديثة ، ومع مطلع القرن السابع عشر ، فقد نشط البحث اللغوى فى عدة مجالات ، منها البحث عن الصلة بين اللغة والمنطق على أيدى المناطقة واللغويين. والحقيقة أن كتب التاريخ لم تطالعنا بشئ مؤكد عن اتصال النحاة الأوائل بالمنطق الأرسطى اتصالا مباشراً غير أن العالم النحوى الخليل بن أحمد – كما أطلعتنا بعض المصادر – أنه كان على صلة باثنين كانا لهما أكثر الأثر فى اتجاه الثقافة العربية إلى المنطق أولهما : ابن المقفع(٣) (ت ١٣٩هـ) ، وثانيهما : حنين بن إسحاق (ت ٢٦٤هـ) اللذان ترجما أعمال منطقية من اليونانية والسريانية إلى العربية. (٤)

ولكن التاريخ يؤكد لنا أن الصلة بين نحاة العرب والمنطق بدأت منذ القرن الثالث ، وفى القرن الرابع جرت المناظرات بينهما ومن أشهرها المناظرة التى كانت بين أبى سعيد السيرافى النحوى ، والفيلسوف متى بن يونس فى مجلس أحد الوزراء سنة (عشرين وثلاثمائة) وقد حضرها أعلام ذلك العصر كالكندى ،

---

(١) ينظر : المنطق الصورى الرياضى صـ٣٣ .

(٢) ينظر : المصدر السابق صـ٣٨ ، ٣٩ .

(٣) ترجم كتب أرسطو الثلاثة : قاطاغورياس ، ويارى أرميناس ، وأنولوطيقا ، ونفى هذا الكلام بأن ابنه محمد هو الذى ترجم تلخيص لبعض شروح هذه الكتب . ينظر : طبقات الأمم صـ٧٦ – التراث اليونانى صـ١٠ – ١١٩ .

(٤) ينظر : مفاتيح العلوم صـ٨٦ ، الفهرست صـ٢٥٢ .

وقدامة بن جعفر ، وأبو فراس... الخ مما يدل على أن السيرافى كان له دراية بعلم المنطق ومعرفته بأن منطق أرسطو يعتمد على اللغة اليونانية. (١)وتقريره بأن المعانى ليست كلية بين الأمم ، وإنما تعرف بالاستعمال اللغوى لذا وجب التزام الاستعمال اللغوى. (٢)

وهناك بعض العلوم اللسانية التى كان لها ارتباط وثيق بعلم المنطق والجدل ومن هذه العلوم **علم الكلام** ، **وأصول الفقه** ، وقد تأثر علم أصول النحو بها فى بعض المجالات منها :-

١ـ السماع ويتناول عدة أمور أهمها :ـ

أ- الاختلاف حول الأخذ بدليلى العقل والنقل ، فأهل الكلام يميلون إلى الأخذ بالعقل قبل النقل ، ولا ريب فى أن هذه الفكرة الكلامية كان لها أثر كبير على موقف النحاة عند الأخذ بالسماع مما جعلهم يتركون المسموع المخالف للقياس. (٣)

ب- الأخذ بالمتواتر ، والتعريفات ، والتقسيمات ، ووضع الشروط عند أهل الكلام وبالتالى أخذ به فى السماع النحوى. (٤)

جـ- إن وجهة النظر الكلامية المتعلقة بالسمعيات ، والإلهيات ، والنبوات كان لها أثر فى وجود « التأويل النصى » أى النصوص المخالفة لتلك المعتقدات ومن ثمّ تأثر فكر النحاة بهذه الوجهة فأولوا النصوص المخالفة للقياس على نحو يوافقه(٥) كقوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾(٦).

---

(١) حينما قال له : فأنت إذن لست تدعونا إلى علم المنطق ، بل إلى تعلم اليونانية ، ثم قال: استخرج أنت معانيه – يقصد حروف الواو – من ناحية منطق أرسطا طاليس .

(٢) حينما قال متى : نعم فقال أبو سعيد أخطأت قل فى هذا الموضع بلى . ينظر : المقابسات صـ٦٨–النحو العربى ص٦٨ .

(٣) ينظر : أثر العقيدة وعلم الكلام فى النحو العربى صـ٤٧٥ .

(٤) ينظر : أصول النحو دراسة فى فكر الأنبارى صـ١١٩ .

(٥) ينظر : تقويم الفكر النحوى صـ٢٦٦ .

(٦) ينظر : سورة يوسف من الآية (٨٢) .

٢ـ العلل :ـ

تأثر النحاة بالأمور العدمية فى التعليل حيث أجازه الفلاسفة والمعتزلة وذلك نحو تعليل رفع المضارع بالتعرى من العوامل... الخ. (١)

والعلل نوعان :ـ

أحدهما :ـ علل طبيعية مبنية على الإدراك الحسى كعلة التخلص من إلتقاء الساكنين.

ثانيهما :ـ علل صناعية ، تصاغ من صنع النحاة متأثرين فيها بالعلل الكلامية. (٢)وقد عقب ابن جنى قائلاً :- « لسنا ندعى أن علل أهل العربية فى سَمت العلل الكلامية البتة بل ندعى أنها أقرب إليها من العلل الفقهية وإذا حكمنا بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحس فقد وفينا الصنعة حقها ». (٣)

٣ـ نظرية (العامل) :ـ

وهذه القضية أثارت جدلاً كبيراً بين المناطقة والنحويين ، حيث ذهب المناطقة إلى أن كل حادث لابد له من محدث(٤). ومن ثم ذهب جمهور النحاة إلى أن العامل هو المتكلم لا اللفظ(٥) فهو الموجد للحركة الإعرابية. وذهب ابن جنى إلى أن الإيجاد ليس بسبب اللفظ أو المعنى وإنما المتكلم بمضافة اللفظ ومصاحبته. (٦)

ورفض ابن مضاء كلا الرأيين كون الموجد للإعراب اللفظ أو المتكلم.(٧) وهذه القضية كثرت فيها الأقاويل وليست مجال بحثنا.

---

(١) ينظر : أثر العقيدة وعلم الكلام فى النحو العربى صـ١٧٢ .
(٢) ينظر : المصدر السابق صـ٤٧٦ .
(٣) ينظر : الخصائص ٩٩/١ .
(٤) ينظر : النحو دراسة فى فكر الأنبارى صـ١٢٢ – ١٢٣ .
(٥) ينظر : أثر العقيدة صـ٤٨٢ .
(٦) ينظر : تقويم الفكر النحوى ٢٦٣ ، ٢٦٤ .
(٧) ينظر : الرد على النحاة صـ٧٧ ، ٧٨ .

ومن أهم الوجوه المشتركة بين والمنطق النحو :-

١- التعريف. ٢- الاستدلال. ٣- التعليل.

الوجه الأول :- التعريف :-

إنه استحوذ على قدر كبير من اهتمام وعناية المناطقة والنحاة أما عند المناطقة فهو راجع لأمرين إما فكرة التقسيم كما قال أفلاطون[١] أو لفكرة الوصول إلى جوهر المعرَّف أو ماهيته كما قال أرسطو وتعريف الأخير أكثر دقه؛ لأنه اشترط الوضوح وعدم الإسهاب فى التعريف والاقتصار على المعرّف فقط. [٢]وقد ظل منهج أرسطو فى التعريف يؤثر على الفكر اللغوى فى الغرب لمدة قرون طويلة.

أما النحاة الأوائل فلم تظهر عندهم فكرة التعريف بالمنهج الأرسطى فنرى سيبويه يكاد يخلو كتابه من التعريف إلا بعض التعريفات النادرة كتعريف الفعل بأنه أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ، ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، وإنما معظم التعريفات قامت على التمثيل نحو (الاسم : رجل وفرس وحائط) [٣] أو تمييز المعرف بشئ من خواصه كقوله (والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد...) [٤] وهذا دليل على أنه لم يتبع المنهج الأرسطى فى التعريف. حتى أتى المبرد فى القرن الثالث وكان تابعاً لسيبويه، وفى القرن الرابع ظهر اتصال النحاة بالمنهج الأرسطى فى التعريف وخير من يمثل إتباع هذا المنهج الزجاجى (ت٣٣٧هـ) فالنحو عنده « علم قياس مساو لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج »[٥]. والجد « هو الدال على حقيقة الشئ »[٦] ، وبعد هذا القرن احتل التعريف الأرسطى مكانة فى كتب

(١) ينظر : منطق أرسطو ٢٠٠/١ .
(٢) ينظر : المصدر السابق /٦٨٠ – المنطق الصورى الرياضى صـ٢٠٠ .
(٣) ينظر : الكتاب ٢/١–المكتبة الإلكترونية .
(٤) ينظر : الكتاب ١٥٨/١ .
(٥) ينظر : الإيضاح فى علل النحو صـ٤١ .
(٦) ينظر : المصدر السابق صـ٤٦ .

النحاة وخير من يمثل ذلك الزمخشرى فى مفصله فى القرن السادس ومن بعده ابن يعيش فى القرن السابع ثم توالت كتب النحاة لتزخر بالتعريفات. والجدير بالذكرأنّ التعريف الأفلاطونى القائم على التقسيم وجد بكثرة فى كتب النحاة وكماسنرى فى المفصل للزمخشرى.

وأخيراً فإن النحاة عند اتصالهم بالمنطق حاولوا أن يقدموا شيئاً جديداً فى نظرية التعريف بالاستناد إلى الاستعمال اللغوى وذلك من بداية القرن الرابع.

الوجه الثانى :ـ الاستدلال :ـ

ينقسم المنطق إلى تصور وتصديق والأخير يختص بالقضايا ، والأحكام والاستدلال ويتمثل الاستدلال فى القياس ، والاستقرار والتمثيل عند المناطقة.

أولاً القياس[١] :ـ هو الوسيلة الوحيدة التى تؤدى إلى اليقين[٢]. والضرورة العقلية هى جوهره ؛ لأن النتيجة تلزم اضطراراً عن مقدماتها وليس عن أمر خارجى. [٣]

أما عند النحاة القدامى يسلك الحديث عنه تفصيلاً وتشعباً يتيه فيه الباحث والدارس والقارئ لذا سأجمله فى وجهين :-

١ـ القياس الاستعمالي :ـ وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه. [٤]

ويعد بهذا المعنى محاكاة للعرب فى طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم فى صوغ الأحكام وهذا ما يكثر فى مؤلفاتهم كالإعلال ، والإبدال والإدغام.

---

(١) مصدر (قاس) الثلاثى كالقيام ، وقيل مصدر (قايس) ، والمقياس هو المقدار والقياس بمعنى التقدير فيقال قست الشئ بغيره أو على غيره .
ينظر : اللسان – الصحاح مادة (ق و س) .
(٢) ينظر : منطق أرسطو ٢٩٦/١ .
(٣) ينظر : المصدر السابق ٢٣٦/١ .
(٤) ينظر : لمع الأدلة صـ٩٥ – ٩٨ .

٢ـالقياس النحوى :ـ وهو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع. [١]ويعد بهذا المفهوم تنبيهاً إلى علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح. وهذا ما يعنيه النحاة عندما يقولون : « النحو كله قياس »[٢].

❁الفرق بينهما :ـ

إنّ القياس فى عرف النحاة إما من قبيل القياس الاستعمالى ، وإما من قبيل القياس النحوى ، والأول هو انتحاء كلام العرب ، وبهذا المعنى لا يكون نحواً بل تطبيقاً للنحو... وهذا القياس هو وسيلة كسب اللغة منذ الطفولة ، وهو كذلك مما يطبقه مجمع اللغة فى صوغ ألفاظ الحضارة ومن هنا أرى أنه يميل للمنهج الوصفى. أما القياس الثانى فهو النحوى كما يراه النحاة وإذا كان الأول هو الانتحاء فإن الثانى هو النحو. [٣]

أما عند أهل اللغة المحدثين فهو استنباط مجهول من معلوم[٤] ، وبهذا المفهوم لم يعد القياس احتكاراً على علماء اللغة أو المتخصصين بل كل فرد يقوم بعملية القياس بنفسه، وهم فى ذلك متأثرون بتعريف دى سوسير للقياس : أنها محاكاة صيغة لصيغة أخرى باطراد ، ومن ثمّ فالصيغة القياسية (المقيس) هى الصيغة التى وضعت طبقاً لصيغة أخرى (المقيس عليه) بحسب قاعدة معينة[٥]. فمثلاً إذا جمعت نصيحة على نصائح فبالتالى تُجمع فريدة على فرائد ،وجمع سعد على سعود كذلك فرض على فروض. ولا يتحقق القياس بركنية فقط بل لابد من وجود علاقة بينهما قائمة على أساس المشابهة بينهما فى الشكل أو فى المعنى أو فيهما معاً ، وتعد هذه العلاقة هى الركن الثالث وتسمى (الجامع). وهناك ركن رابع هو (الحكم) يكتسبه المقيس من المقيس عليه. والحكم نوعان : نوع يثبت باستعماله عند العرب. ونوع يثبت بالقياس والاستنباط. [٦]

---

(١) ينظر : المصدر السابق صـ٩٣ .
(٢) ينظر : القياس د /محمد حسن عبد العزيز صـ٢٠ .
(٣) ينظر : الأصول ١٧٤ – ١٧٨ .
(٤) ينظر : من أسرار اللغة صـ٩ .
(٥) ينظر : القياس صـ١٢٧ – محاضرات فى علم اللغة العام صـ١٨٤ .
(٦) ينظر : تقويم الفكر النحوى ١١٤ ، ١١٥ .

مرادفات لمصطلح القياس :-

تطالعنا كثيراً كتب النحو بمصطلحات أخرى تفيد نفس مفهوم القياس النحوى فعلى سبيل المثال :-

١- كلمة الأصل مثل: « القياس فى المبتدأ أن يكون معرفة، أى الأصل ».[١]

٢- كلمة المطرد أى الموافق للقياس وللاستعمال ،ويندرج تحت مفهومه الكثير ، والغالب ، والقليل ، والنادر...الخ

أما كلام العرب بحسب الإطراد والشذوذ يأتى على عدة وجوه :-

١- مطرد فى القياس والاستعمال معاً. مثل : قام زيدٌ ، ومدحت خالداً ، مررت بسعيدٍ.

٢- مطرد فى القياس شاذ فى الاستعمال. مثل الماضى من يذر ، ويدع.

٣- شاذ فى القياس مطرد فى الاستعمال. مثل : استصوب واستحوذ بعدم القلب.

٤- شاذ فيهما معاً. مثل تتميم مفعول فيما عينه واو كمصْووُن. [٢]

والجدير بالذكر أن الهدف من القياس عند الوصفيين والتجريبيين هو وضع اللغة سواء أكانت منطوقة أو مكتوبة فى نماذج صرفية أو نحوية أو صوتية معينة توضع لها فروضاً تنطبق على هذا النموذج ونماذج أخرى ، فيكون النموذج الواحد منها اسمه (المقيس عليه) وظلت الدراسة قائمة على (التحليل) لقدر معين ومحدد من اللغة حتى العصور الحديثة ، وهذا امتداد لعمل علماء العرب القدامى حين جمعوا اللغة ومفرداتها ، ووضعوا نظامها النحوى والصرفى على نفس هذا المنهج الوصفى فاكتفوا بالقليل وقاسوا ما لم يسمع على ما سمع. [٣]غير أن المنهج التجريبى الذى يقوم على التجربة والملاحظة وافتراض الفروض واختبارها لم يدم بعده طويلاً[٤] حتى جاء تشومسكى بمنهجه المسمى بالنحو

(١) ينظر : أصول النحو عند ابن مالك صـ١٥٢ .

(٢) ينظر : الخصائص ١٤٨/١ – ١٥٠ .

(٣) ينظر : مدخل إلى علم اللغة صـ٣٥ .

(٤) ينظر : المرجع السابق صـ٥١ .

التوليدأو التحويلى الذى يعتمد على الاستنتاجات العقلية. فيقرر أن علم اللغة يعنى بما هو أكثر من مجموعة النماذج الموجودة فى أية عنية ؛ لأن العنية لا تمثل اللغة كلها بل تمثل صورة جزئية مختارة منها. لذا وضع فرقاً أساسياً بين معرفة المتكلم بقواعد وأحكام لغته إذا كان متمكناً منها ، وبين استخدامه الفعلى للغة فى الحياة اليومية العادية الواقعية وقد أطلق على المتمكن (ملكة) – أى صاحب ملكة إتقان القواعد – وعلى الثانى(فعل) تنفيذ– أى منفذ–[١] يصيب ويخطئ.

ثانياً :ـ **الاستقراء** :ـهو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو العموميات. والمراد بالجزئيات الأنواع الموجودة فى الواقع الطبيعى ، والكليات هى القوانين المستنبطة من ملاحظة الموجودات والظواهر الخارجية.وبمعنى آخر هو حكم كلى لكونه ثابتاً فى جزئيات ذلك الكلى. [٢]

ثالثاً :ـ التمثيل هو نقل حكم جزئى إلى حكم جزئى آخر لوجود تشابه ما بينهما[٣]. والمراد به عند المتكلمين رد الغائب إلى الشاهد ، وعند الفقهاء قياساً[٤]. وقد امتد هذا المصطلح (القياس التمثيلى) منذ عهد الصحابة والتابعين[٥] ، ثم تطور تطوراً تشريعياً واضحاً على يد الإمام أبى حنيفة (ت١٥٠هـ) ثم على يد الإمام الشافعى (ت٢٠٤هـ) الذى فرق بين نوعين من هذا القياس : قياس العلة ، وقياس الشبه وجاء إجماع العلماء على الأول[٦] وأكثرهم على الثانى[٧].

(١) ينظر : المرجع السابق صـ٥٢ – ٥٤ .
(٢) ينظر : مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ص ٢٢٣–تجريد المنطق ص١٣ .
(٣) ينظر : منطق أرسطو ٢٦٩/١–تجريد المنطق ص١٣ .
(٤) ينظر : مدخل إلى علم المنطق صـ٢٠٦ .
(٥) ينظر : مناهج البحث صـ١٠٤ .
(٦) ينظر : المنهج الأرسطى فى العلوم الكلامية والفقهيةص١ ٣ – ٤٠ .
(٧) ينظر : الإغراب فى جدل الإعراب صـ١٠٥ .

الوجه الثالث (التعليل) :ـ [١]

يعد التعليل ركناً أساسياً فى القياس الأرسطى ، حيث يرى أرسطو أن العلم الفاضل هو الذى يهتم بـ لِمَ الشئ ؟[٢]

وتنقسم العلة إلي أربعة أقسام :ـ [٣]

١- العلة المادية وهى التى يجاب بها عن الشئ.
٢- العلة الصورية وهى التى يسئل بها عن الكيف ؟
٣- العلة الفاعلة وهى التى يسئل بها عن من فعل الشئ ؟
٤- العلة الغائبة وهى التى يسئل بها عن لِمَ ؟

أما عند النحاة فتعد أكثر النظريات المنطقية رسوخاً فى النحو العربى منذ بدايته وقد سئل الخليل عن العلل التى يعتل بها فى النحو فقيل له : « عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك » فأجاب : « بأن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامت فى عقولها علله ، وإن لم ينتقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندى... »[٤]. ولأهمية التعليل فهو يعد من أهم أسس المنهج المعيارى.

وقد مر التعليل بثلاث مراحل ، تتميز كل مرحلة منها بخصائص محددة أوجزها فيما يلى :-

---

(١)العلة أو التعليل مأخوذ من مادة (عَلَل) ويفيد أمرين : أولهما : التشاغل والتلهى . وآخرهما : السبب وبهذا المعنى أخذ العلماء يبحثون عن أسباب الظواهر . والمراد به عند النحاة هو المرافق للحكم ، لتبرير القواعد وتسويغ الأحكام .
ينظر : لسان العرب ، الصحاح ، المعجم الوسيط ، مختار الصحاح مادة (ع ل ل) – الإيضاح فى علل النحو صـ٦٤ – العلة النحوية صـ٥١ – أصول التفكيرى النحوى صـ١٥١ .

(٢) ينظر : منطق أرسطو ٣٩٥/٢ .

(٣) ينظر : مناهج البحث صـ١٥ – منطق أرسطو ٤٣٠/٢ ، ٤٣١ .

(٤) ينظر : الإيضاح فى علل النحو صـ٦٤ .

المرحلة الأولي :رائدها أبوعبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى فهو أول من عَلَل عِلَل النحو(١). والتعليل فى هذه المرحلة كان فى بداية نشأته يتسم بأمرين :-

١- تعليل المسائل الجزئية.

٢- موافقته للقاعدة والنصوص اللغوية ، وتنتهى هذه المرحلة بدور الخليل فى تعليل النحو. (٢)

المرحلة الثانية :بدأت بتلاميذ الخليل وما تركه من نحو وصرف أودعه سيبويه فى كتابه الذى استنبط فيه العلل على ما وقر فى النفس من سلامة الذوق ، ورهافة الحس عند العرب. وبذلك ثبتت جذور التعليل. أما الفراء فالعلة عنده لها غاية تعليمية ، لم تأخذ طابعها الشكلى فى العملية القياسية ، ورأى المبرد أن العلة رديف الحكم النحوى. (٣)

المرحلة الثالثة :هذه المرحلة خطى فيها التعليل النحوى خطوات واسعة حيث حظيت العلة باهتمام كبير فى عالم التأليف فبدأها ابن السراج بأصول النحو(٤) ، ثم (نقص علل النحو) للأصبهانى(٥) ، و (العلل فى النحو) لهارون بن الحائك(٦) ، و (المختار فى علل النحو) لابن كيسان(٧) ، و (الإيضاح) للزجاج ، و (النحو المجموع على العلل) لمبرمان(٨)... الخ.

---

(١) ينظر : نزهة الألباء صـ٢٧ .

(٢) ينظر : المصدر السابق صـ٤٥ .

(٣) ينظر : الأصول فى النحو ٣٧/١مقدمة .

(٤) ينظر : المدارس النحوية صـ٨٦ – ١٣١ – دراسة فى فكر الأنبارى صـ٧ – العلة النحوية صـ٦٧ .

(٥) هو أبو على الحسن بن عبدالله الأصبهانى المعروف بلُذة (ت٣١١هـ) . ينظر : البغية صـ٤١٣ .

(٦) هو هارون بن الحائك الضرير النحوى ، أصله يهودى من الحيرة ، وهو من أصحاب ثعلب . ينظر : البغية صـ٧٣٩ .

(٧) هو أبو الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان (ت٣٢٠هـ) . ينظر : معجم الأدباء ١٣٩/١٧ .

(٨) هو أبو بكر محمد بن على بن إسماعيل العسكرى (ت٣٤٥هـ) . ينظر : البغية صـ١٦١ .

والتوسع فى المصنفات دليل على تطور ذلك النوع من العلم ، فتجاوز التعليل العلل الأُول إلى الثوانى والثوالث ، ثم دعى ابن مضاء ووافقه أبو حيان إلى حذف بعض العلل الثوانى والثوالث أى (القياسية والجدلية)؛ لأنها لا تزيد فى العلم بها ، ولا تضر عند الجهل بها[١] وممن قال برأيهمامن المحدثين د. شوقى ضيف. [٢]

وأخيراً فقد صار التعليل هدفاً رئيساً فى البحث النحوى وهو المسوغ للأحكام وقد شملت أبعاد التعليل ثلاث محاور : نوع العلة ، وضع مسالك العلة ، وضع شروط لضمان صحة العلة. [٣]

أنواع العلة :-

العلة عند النحويين العرب ثلاثة قياسية ، نظرية ، تعليمية.

فالأولي : هى التى توافق القاعدة كأن يقال : لِمَ نُصب (زيد) بـ (إنّ) فى نحو : إنّ زيداً قائم ؟ قيل : لأنها ضارعت الفعل المتعدى إلى المفعول ، فحملت عليه فى العمل.

والثانية : هى كل شئ اعتل به المسئول جواباً عن المسائل النحوية فهو داخل فى الجدل ، والنظر ، والتفكير.

الثالثة : هى التى يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، خاصة المسائل التى لم نسمع عللها منهم. [٤]

❁❁❁

(١) ينظر : علل النحو صـ٨٥ للوراق – الإيضاح فى علل النحو صـ٣٨ – الخصائص ٢٦٧/١– مقال (العلة عند النحويين) د/عبد العزيز بن أحمد المنيع .

(٢)ينظر : مقدمة الإيضاح فى علل النحو رقم (د).

(٣)ينظر:الإيضاح فى علل النحوص ٦٤ ، ٦٥.

(٤) ينظر :– أصول التفكير النحوى صـ١٠٨ .

النحو وأصوله فى ضوء المنهج الوصفى :-

(الوصف) مصدر وهو مرادف للنعت والمراد به التوضيح والتبيين ومعناه فى اللغة :ما يتوصل به إلى غيره،وفى الاصطلاح: كل وصف ظاهر منضبط دل الدليل السمعى على كونه معرفاً. و(الوصفى)مصطلح استعمل فى (دراسة اللغة) ، والمراد به وصف اللغة وصفاً قائماً على الملاحظة المباشرة فى وقت ومكان محددين بل وفى مستوى محدد ويهدف إلى وصف نظام اللغة النحوى. (١)

وكان نتيجة للمنهج (التاريخى) على الرغم من أن المنهج السائد طوال القرن التاسع عشر وبخاصة لدى المدرسة الألمانية هو المنهج المقارن وذلك من خلال دراسة اللغة السنسكريتية فقد كانت أساس البحث اللغوى آنذاك.

ونحن فى هذه الدراسة معنيون ببحث المنهج الذى وجه النحو فى هذا العلم. مما يقتضينا أن نتوقف عند ثلاثة من مؤسسى (علم اللغة) ممن كان لهم أثر بالغ فى ارتياد طرائقه وتحديد أصوله وهم :-

١- العالم السويسرى دى سوسير.

٢- العالم الأمريكى إدوارد سابير.

٣- العالم الأمريكى ليونارد بلومفيلد.

أما دى سوسير (ت١٩١٣م) هو مؤسس علم اللغة الحديث وقد نشأ فى ازدهار الدراسة الفيلولوجية التى تركز على المنهج التاريخى وصاحب فكرة (المنهج الوصفى) كما يدعى بعضهم (٢)، وقد بدأ منهجه بتحديد ثلاث مصطلحات للكلام الإنسان :-

١- كلام الفرد فإنه يصدر عن وعى نتاج فردى كامل ، على حين أن الوقائع الاجتماعية ينبغى أن تكون عامة تمارس فرضها على المجتمع.

٢- اللغة بمعناها العام والتى تتكون من مجموع الكلام الفردى ، والقواعد العامة للغة الإنسانية.

---

(١) ينظر :العين٧|١٦٢-لسان العرب٩|٣٥٦-الأفعال المتعدية بحرف١|٤٣٢-تاج العروس٢٤|٤٦٠،٤٥٩-مختار الصحاح ٣٠٢ -المعجم الوسيط٢|١٠٣٦-الحدود الأنيقة ص٧٢ مدخل إلى علم اللغة ١٣٥ – ١٤٣ – القياس صـ١٢٦ .

(٢)ينظر :النحو العربى ص٢٩.

٣- اللغة المعينة وهى التى يراها صالحة للدراسة العلمية. وقامت فكرة العمل فيها على (العلامة اللغوية) والمراد بالعلامة هى التصور+ الصورة السمعية = العلامة اللغوية ، وأى تغيير فى إحدى الجزئيتين يؤدى إلى تغير فى الآخر.

ومن ثمّ فإن فكرة (العلامة) هى التى كان يبحث عنها لوضع المنهج الوصفى ؛لأنها شئ يمكن تحديده ليتسع فيشمل كل ما يمكن تمييزه كالجمل والعبارات ،والمورفيمات. (١)

٢- سابير الذى توجه إلى الدراسة الحقلية معتمداً على المصدر البشرى فى جمع المادة اللغوية ، فقد قام بعدد من البحوث فى لغات الهنود الأمريكيين جامعاً بين اللغة والانثربولوجيا.

ويرى أن الأشكال اللغوية لابد أن تدرس فى ذاتها ، وليس على أساس المعانى التى نتصورها مسبقاً ، وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يغفل المعنى فى كل خطوة من خطوات التحليل ؛ لأن (الجملة) عنده هى التعبير اللغوى عن قضية ومن هنا يتضح أن المنهج العلمى ينبغى أن يرتكز على دراسة (التركيبات الشكلية) للغة ، وهى تقتضى دراسة (الأنماط) فى الصوت ، والكلمة ،والجملة. وقد أدى به كل ذلك فى النهاية إلى تقديم بحث مفصل للأصوات اللغوية ومعانيها. (٢)

٣- بلومفيلد :- الذى تأثر بالمذهب السلوكى فى علم النفس والمراد به اكتشاف ما سوف يفعله الفرد فى موقف معين أو حين يرى شخصاً ما يفعل شيئا ما وهى طريقة للتبنيه على معرفة التنبؤ بالاستجابة.**ويرى أن لتفسير الكلام الإنسانى نظريتين** :-

الأولي :- النظرية العقلية حيث يرجح فيها السلوك الإنسانى إلى عوامل غير ملموسة كالروح أو الإرادة ، أو العقل ، ومن ثمّ فهى تتبع نوع غير واضح من العلل أولا تتبع علة على الإطلاق. ومن هنا لا نستطيع أن نتنبأ بالسلوك الإنسانى ؛ لأنه لا يخضع للوصف العلمى.

(١) ينظر : النحو العربى ٢٩ – ٣١ – سوسير رائد علم اللغة الحديث صـ٢٠ ، ٢٦ ، ٤٤ .
(٢) ينظر : المنحو العربى ص ٣٣ – ٣٦ .

الثانية :▪ النظرية المادية والمراد بها أن الحالة التى عليها الفرد تنبأ بسلوكه فى نفس اللحظة ، وأن دراسة الكلام فى هذا السياق يؤدى إلى نتيجة هامة عنده وهى أن الحديث الكلامى له معنى ، ودراسة الكلام باعتباره أصواتا دون اعتبار المعنى يؤدى إلى نقض النظرية من أساسها وعليه يكون مضمون هذه النظرية دراسة الحدث الكلامى باعتباره سلوكا يخضع للملاحظة والتنبؤ والتفسير.وهؤلاء الثلاثة يعتبرهم علماء اللغة واضعوا أسس علم اللغة الحديث القائم على المنهج الوصفى العلمى حيث سعوا فى تأصيل قواعده نظرياً وتطبيقاً.(١)

❁ المنهج الوصفى عند العرب :▪

وإذا ما أبحرنا فى علم النحو العربى نجده قام على أسس منهجية التزمها النحاة العرب ، وساروا على هديها ، وعملوا بمقتضاها ومن أهم هذه المناهج المنهج المعيارى الذى يعتمد على القاعدة والمنهج الوصفى الذى يعتمد على النص،وقد رأينا أن اللغويين المحدثين العرب يقسمون النحو إلى قديم وحديث ، **فالأول** :▪ يقصدون به النحو التقليدى القائم على المنهج المعيارى والذى يتمثل فى القياس والتعليل وما جاء من النص مخالفاً له قرروا له التأويل ، والتقدير وهذا المنهج ينسبونه للغرب ولا اختلف معهم فى ذلك.

أما الثانى :▪ فيقصدون به (النحو النصى) الذى يقوم على تحليل النصوص وتفسيرها وشرحها واعتبروه نحواً جديداً، وهذا ليس بصحيح ؛ لأن العرب القدماء بدؤوا دراساتهم اللغوية بهذا المنهج ، والذى يُعد خطوة أولى فى كل مجال معرفى يتأسس ، وأن أسس المنهج الوصفى ماهى إلا برهان قاطع على أن قواعد النحو العربى لم تُقعّد إلا على هذا المنهج ومن أهم أسسه :-

---

(١) ينظر : النحو العربى صـ٧ – ٤١ .

(١) السماع : هو المسموع ، فالمصدر هنا بمعنى اسم مفعول مثل الخلق بمعنى المخلوق ويراد به عند النحويين ما ثبت من كلام مَنْ يوثق بفصاحته فتشمل القرآن وقراءاته ، والحديث النبوى ورواياته ، وكلام العرب بلهجاتهم .

١-السماع: وهووسيلة لجمع اللغة من العرب الفصحاء وذلك عن طريق الاتصال المباشر بهم ، هذا عند العلماء القدامى ، ثم جاء ما دونوه من مادة لغوية فى كتبهم مع القرآن والسنة هو السماع بالنسبة لكل من جاء بعدهم ولم تتح له فرصة السماع من العرب مباشرة. ويعرفه علماء المناهج بعملية الدراسة المسحية(١). والمراد به جمع المادة العلمية ، بتجميع بياناتها ، والتأكد من صحتها ، ونزاهة حقائقها وهذا ما فعله العلماء العرب الأوائل عند جمع اللغة ، وصحيح أن هذا الجمع كان مقيداً بضوابط خاصة صارمة عند البصريين الذين اقتصروا فى الأخذ عن القبائل العربية التى لم تخالط الأعاجم كقيس وتميم وأسرد غير أن الكوفيين على الجانب الآخر لم يتركوا شارده أو وارده من أشعار العرب ونثرهم ، وأنسابهم وأخبارهم...الخ إلا وأخذوا منها – سواء أكانت موافقة أم مخالفة للقياس – مع التحقق من صحة ما جمعوه ليس من قبيلة واحدة وإنما من قبائل متعددة لمعرفة صوابه من خطئه ومن أشهر الأوائل الذين قاموا بالاتصال المباشر بالمصدر البشرى أبو عبدالله بن أبى إسحاق وأبو عمرو بن العلاء ، والخليل ، وسيبويه ، ثم جاء بعدهم العلماء ، كأبى على الفارسى ، وابن جنى ، وغيرهماليستفيدوا مما جمعوه ويتضح ذلك فيما يرويه الأخير عن لقائه مع الشجرى وموقفه من جمع عثمان على عثمانون لا عثامين(٢). ومن المعروف أن المسموع ، أو المروى ، أو المنقول هو نتيجة الاتصال المباشر بالواقع اللغوى وهو أصل من أصول النحو الوصفى.

٢- الاستقراء والملاحظة :-

الأول هو ما يعرف بدراسة المادة بعد جمعها ويكون من خلال تتبع القراءة المتأنية ، وإمعان النظر والتأمل فى المادة وتحليل النصوص ويعرفها علماء المناهج بدراسة الحالة(٣) حتى نلاحظ العلاقات المتشابهة بينها أو المختلفة وهذا

(١) ينظر : أصول البحث العلمى ومناهجه صـ٣١٧ ، ٣١٨ – البحث العلمى صـ٨٢ .
(٢) ينظر : الخصائص ٢٤٢/١ ، تح : محمد على النجار .
(٣) ينظر :البحث العلمى ص٨٢ .

ما يسمى بالملاحظة وهى عند علماءالمناهج تسمى بدراسة التطوروالتى سبيلها يكون الاستقراء القائم على تتبع الاستعمال اللهجى للظاهرة النحوية أو اللغوية. وهذا ما فعله أبو الأسود الدؤلى حينما قال لكاتبه : « إذا رأيتنى قد فتحت فمى بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه ، وإن ضممت فمى فانقط نقطة بين يدى الحرف ، وإن كسرت فاجعلى النقطة من تحت الحرف...الخ »[١] فأبو الأسود يستقرئ ، والكاتب يلاحظ رموز للحركات صارت فيما بعد أساساً لمصطلحات الإعرابية ، وهذا سيبويه يدله الاستقراء على أن الكلام يبنى من ركنين هما المسند والمسند إليه ، وأن الكلام العربى مبنى ومعرب[٢]. وغير ذلك من الأمثلة الوصفية التى يمتلئ بها تراثنا النحوى.[٣]

٣-التقسيم أو المصطلحات اللغوية :▪

بعد تتبع الجزئيات للمادة المجموعة عن العرب وملاحظتها لإثبات أمر كلى ، يتم تقسيمها إلى أحكام معينة تكون هى النتيجة المرجوة من الباحث وذلك كانحصار الكلمات العربية فى ثلاث (فعل واسم وحرف) [٤] وهكذا تسمى الأقسام بمصطلحات لغوية تضم المجموعات والأشكال التى تتفق فى سمات معينة أدق وأكثر شمولاً ليطلق عليها مصطلح معين كالوقف ، والإمالة ، والإدغام ،...الخ وأشير إلى أن هذه المصطلحات بُنيت على ما استقروه من اختلاف بين اللهجات[٥]. وهذا سيتضح فى مجال التطبيق على كتاب المفصل للزمخشرى.

٤- الموضوعية :▪ هى سمة لابد أن يتسم بها الباحثون لتحقيق أمرين :-

(١) ينظر : – الفهرست صـ٥٦ ، ٦٠ – ضحى الإسلام ٢٨٨/٢ .
(٢) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية صـ١٦٤ ، ١٦٥ .
(٣) ينظر : دروس فى المذاهب النحويةص١٨–٣٢.
(٤) ينظر : الاقتراح ص٣٩٤ .
(٥) ينظر : الكوفيون فى النحو الصرف صـ٦ .

أولهما :ـ اتصال اللغة بالواقع ، **أخرهما** : التجرد من نتائج مسبقة عالقة فى ذهنه ، حيث إن مهمته وصف المادة اللغوية التى بين يديه فقط. (١)

وكل هذه الأسس توافرت وبكثرة ، بل كانت الدعامة الرئيسة فى تقعيد النحو العربى وهذا ما نراه فى كتب الأقدمين ، والمحدثين حتى أننا نستطيع أن نقول إن المنهج المعيارى جاءبعد المنهج الوصفى ومن ثم فالوصفى ليس بجديد على نحونا العربى ولا على علمائنا وهذا ما سوف تثبته الدراسة التطبيقية فى الفصل التالى.

(١) ينظر : المنهج الوصفى فى كتاب سيبويه صـ٧٤ .

۞الفصل الثانى۞
أبرز مظاهر المعيارية والوصفية فى المفصل

مدخل :▪ المفصل وقيمته العلمية :▪

ألفه الزمخشرى يوم الأحد غرة رمضان سنة ٥١٢هـ / ١١١٩م ، وانتهى من تأليفه فى غرة محرم سنة ٥١٥ هـ / ١١٢١. (١)

سبب تأليفه :▪

ذكره الزمخشرى فى مقدمة المفصل ، حيث إن أهل البلدان الشرقية من خوارزم وخرسان وما حولهما كانوا غير مقبلين على اللغة العربية وكان هذا يثير غضب الزمشخرى مما دفعه إلى تأليف المفصل بطريقة سهلة تعين أبناء بلده على الإقبال على العربية ونبذ اللغات المحلية. (٢)

منهجه فى تقسيم الكتاب :▪

قسمه الزمخشرى إلى أربعة أقسام :-

١▪ القسم الأول :▪ فى الأسماء.

٢▪ القسم الثانى :▪ فى الأفعال.

٣▪ القسم الثالث :▪ فى الحروف.

٤▪ القسم الرابع :▪ فى المشترك بين الأسماء والأفعال والحروف.

منهجه فى تناول الموضوعات :▪

١- جاء فى الكتاب وعلى الرغم من إيجازه جامعاً بفصوله أصول علم النحو ،حيث استند صاحبه فى عرض القواعد النحوية على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءته ، والحديث النبوى الشريف مخالفاً بعض النحويين ممن لم يجيزوا الاستشهاد به بحجة أنه روى بمعناه وليس بلفظه. وكذلك الاستشهاد بالشواهد الشعرية والاستشهاد بأمثال العرب وأقوالهم.

٢- جاءت عناوين الأبواب والفصول سهلة ، وبسيطة ، وواضحة تعبر عن مضمون القواعد فلا يخفى منها شئ على المتخصص أو المتعلم المبتدئ.

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان٥|١٦٩.

(٢) ينظر : مقدمة المفصل .

٣- أسلوبه فى كتابه المفصل يتصف بالإيجاز غير المخل والتلخيص غير الممل لكنه كما قال ابن يعيش : اشتمل على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل ، ولفظ تتجاذبه معانٍ ، فهو مجمل ، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلا أنه خالٍ من الدليل مهمل(١).

٤- أما عن مذهبه النحوى فى تناول المسائل ، فيلاحظ من خلال النظرة المتفحصة للمفصل أنه كان تابعاً لسيبويه وآرائه فى كثير من المسائل وسنعرض ذلك بالتفصيل من خلال المباحث التالية مما ينبئ عن أنه بصرى المذهب عبر عن نفسه وعن البصريين بضمير المتكلمين كقوله فى فصل لام الابتداء : « ويجوز عندنا "(٢) عبر عنهم بأنهم أصحابه حيث قال : « عند أصحابنا »(٣).

وعلى الرغم من اتجاهه البصرى إلا أنه وافق الكوفيين فى عدة مسائل منها جواز زيادة الفعل (حدّث) على الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل ، وفى أن يكون البدل والمبدل منه نكرة(٤) كقوله تعالى : ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾(٥).

وقد وافق الزمخشرى أيضاً بعض آراء أصحاب المذهب البغدادى وذلك كمتابعته لأبى على الفارسى فى أن (ما) فى مثل (نعمّا محمد) نكرة تامة منصوبة على التمييز. (٦)

والجدير بالذكر أنه انفرد بآراء ما زالت كتب النحاة والدارسين والباحثين تتناقلها حتى الآن وذلك كرأيه فى أن رافع الخبر هو التجرد من الإسناد(٦)، وأن (لن) تفيد تأكيد النفى. (٧)

أهمية المفصل وأبرز شروحه :-

(١) شرح المفصل – المقدمة .
(٢) ينظر : المفصل صـ٤٢٧ .
(٣) ينظر : المفصل صـ١٢٠ .
(٤) ينظر : المفصل ١٥٥، ١٥٦ .
(٥) سورة النور من الآية ٣٥ .
(٦) ينظر : المفصل صـ٣٥١ .
(٧) ينظر : المفصل صـ٣٩٣- وشرحه ١١/٨ .

حظى المفصل على أهمية كبرى لدى العلماء ، ربما لمكانة صاحبه ، أو لقدر هذا الكتاب لما حواه من أصول علم النحو بأسلوب سهل وبسيط مما جعل

القاصى والدانى يسعد بتحصيله ، وقد وصفه المؤرخون بأنه عظيم القدر حتى أنه حل محل الموجز لابن السراج ، والإيضاح للزجاجى، والتكملة والإيضاح للفارسى ، واللمع لابن جنى. (١)

وفيه قال الشاعر :-

إذا ما أردتَ النحو هاك محصَّلا عليكَ من الكتبِ الحسانِ

وقال آخر :-

مفصَّلُ جارِ الله فى الحسنِ غايةٌ وألفاظُهُ فيه كدُرَّ مُفَصَّلِ
ولولا التُّقى قلت : المفصَّلُ كآيٍ طوالٍ من طوالِ المفصَّلِ(٢)

أبرز شروحه :-

١- شرح الزمخشرى (ت٥٣٨) على المفصل ،وسمى بالمفضل على شرح المفصل، أو شرح بعض مشكلات المفصل. (٣)
٢- الإقليد لأحمد بن محمود بن قاسم الجندى الأندلسى من علماء القرن الثامن الهجرى. (٤)
٣- المحصّل لأبى البقاء العكبرى (ت٦١٦هـ).
٤- الإيضاح لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).
٥- التخمير للخوارزمى (ت٦١٧هـ).
٦- الوشاح للحامدى المفصل على مخدرات المفصل. (٥)
٧- سرح المفصل لابن يعيش(ت٦٤٣)

---

(١) ينظر : كشف الظنون ص١٧٧٤ .
(٢) ينظر :كشف الظنون ص١٧٧٤– تاريخ الأدب العربى ٢٢٥/٥ – بغية الوعاة ٢٨٠/٢.
(٣) ينظر : كشف الظنون صـ١٧٧٤ .
(٤) مخطوط فى الإسكوريال . ينظر : كشف الظنون صـ١٧٧٥ .
(٥) طبع فى الهند سنة ١٣١٨هـ .

ومنهم من شرح أبياته كابن المستوفى (ت٦٣٨هـ) وسماه (إثبات المحصل فى نسبة أبيات المفصل). ونظمه أبو نصر فتح بن موسى الخضراوى القصرى (ت٦٦٣هـ) والدمشقى (ت٦٦٥هـ). واختصره الشيخ عبد الكريم الإسكندرانى (ت٦١٢هـ) [١] وفى الرد على المفصل صنف أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسى الأندلسى (ت٦٢٥هـ) كتاباً سماه « كتاب التنبيه على أغلاط الزمخشرى فى المفصل وما خالف فيه سيبويه ». [٢]

أولاً :- أبرز مظاهر المعيارية عند الزمخشرى :-

أبدأ حديثى بالكلام عن المعيارية؛ لأنها تمثل القواعد النحوية التى تقوم على ما يلى :-

١- التعريفات :-

وهو ما حرص عليه الزمخشرى فى أن يتصدر كل مبحث من مباحث كتابه ؛ لأنه غاية الفكر والعلم عند المناطقة وهو عندهم قائم على فكرة التقسيم، أو الجوهر. وقد اشتملت صفحات المفصل على هذين النوعين فمن الأول :- قوله فى الكلمة : « هى جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف »[٣] ، قوله فى المفعول فيه : « هو ظرفا الزمان والمكان وكلاهما منقسم إلى مبهم ومؤقت »[٤] ، والبدل : « هو على أربعة أضرب : بدل كل من كل... وبدل البعض من كل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط »[٥] ، والمضمرات : « هو على ضربين : متصل ومنفصل... »[٦] ، وأسماء الأفعال والأصوات : « وهى على ضربين : ضرب لتسمية الأوامر ، وضرب لتسمية الأخبار »[٧] ، وجمع المذكر

(١) ينظر : كشف الظنون صـ١٧٧٦ .
(٢) ينظر : المصدر السابق .
(٣) ينظر : المفصل صـ٣٣ .
(٤) ينظر : المفصل صـ٨٧ .
(٥) ينظر : المفصل صـ١٥٥ .
(٦) ينظر : المفصل صـ١٦٣ .
(٧) ينظر : المفصل صـ١٨٩ .

السالم : « هو على ضربين : ما صح فيه واحده وما كُسّر فيه »[١] ، ومن الثانى قوله : « الكلمة هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع »[٢] ، والكلام « هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى »[٣] ، والاسم « هو ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران »[٤] ، والترخيم : « حذف فى آخر الاسم على سبيل الاعتباط »[٥] ، وشين الوقف « هى الشين التى تلحقها بكاف المؤنث إذا وقف من يقول : أكرمتكِشْ ، ومررت بِكشْ »[٦].

وقد قامت تعريفاته فى بعض المواضع على التمثيل كقوله فى خبر لا الناهية للجنس : « هى فى قول أهل الحجاز : « لا رجل أفضلُ منك » و « لا أحدَ خَيرٌ منك »[٧] ، وفى تعريف العطف« هو نحو قولك جاءنى زيد وعمرو»[٨] ، وفى هاء السكت قال : « وهى التى فى نحو قوله تعالى : ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ﴾[٩] وهى مختصة بحال الوقف »[١٠].

وأحياناً يأتى بتمييز المعرف بشئ من خواصه كقوله فى تعريف الفاعل : « هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهة مقدماً عليه أبداً »[١١] ، وكتعريفه للمفعول معه : « هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مَعَ) »[١٢] ، وفى المبنى قال : « وهو الذى سكون آخره وحركته لا بعامل »[١٣] ، وفى المثنى قال : « وهو

(١) ينظر : المفصل صـ٢٢٩ .
(٢) ينظر : المفصل صـ٣٣ .
(٣) ينظر : المفصل صـ٣٣ .
(٤) ينظر : المفصل صـ٣٤ .
(٥) ينظر : المفصل صـ٧٧ .
(٦) ينظر : المفصل صـ٤٣٦ .
(٧) ينظر : المفصل صـ٥٩ .
(٨) ينظر : المفصل صـ١٥٩ .
(٩) الحاقة الآيتين ٢٨ ، ٢٩ .
(١٠) ينظر : المفصل صـ٤٣٤ .
(١١) ينظر : المفصل صـ٤٧ .
(١٢) ينظر : المفصل صـ٨٩ .
(١٣) ينظر : المفصل صـ١٦١ .

ما لحقت آخره زيادتان »[١] ، وعند تعريفه خبر(إنّ) قال : « هو المرفوع فى نحو قولك إنَّ أخوك »[٢] فقد عرفه كالته الإعرابية » وهذه الأنواع المتعددة والمختلفة بالتعريفات تدل على ولع الزمخشرى بعلم المنطق.

ب- القياس :-

إن القياس الذى نما واتسع على يد الخليل وسيبويه كان عندهما يطلق على القاعدة أو القانون الذى يستنبط من استقراء الكلام ، وهذا المعنى يكاد يكون هو المراد دون غيره لدى الطبقات الأولى من النحويين[٣]، فقد غلبت عليهم الفطرة والسليقة وكانت الأداة التى اعتمد عليها الأقدمون هى الحس اللغوى ، وطبيعة الأساليب العربية. [٤]

إلا أن القياس لم يستمر على هذا المعنى ، وإنما تغير حتى أضحى يدل على العملية التى يتم فيها إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعض منهافنحا نحو المفهوم المنطقى[٥] ، حتى أصبح القياس الركن الأساسى من أسس المعيارية التى تمثل أصول النحو العربى. ولأهميته قال أبو على الفارسى « أخطئ فى خمسين مسألة فى اللغة ولا أخطئ فى واحدة من القياس »[٦] لذلك حكمّ القياس فيما هو ثابت بالنقل والأثر[٧]. وتأثر به ابن جنى صاحب الخصائص– هذا الكتاب الذى أسميه بالموسوعة اللغوية – فى كل مفردات الأصول النحوية على المنهاج العلمية الحديثة من معيارية ووصفية وتحويلية.

ولا نكاد نصل إلى عصر الزمخشرى حتى نرى أن القياس قد شهد تطوراً نظرياً وتطبيقياً مما أفاده واستخدمه فى مصنفاته ومن أهمها المفصل ، ومن أكثر صورالقياس شيوعاً ما يلى :–

---

(١) ينظر : المفصل صـ٢٢٣ .
(٢) ينظر : المفصل صـ٥٧ .
(٣) ينظر : القياس فى النحو :ص ٧٩ .
(٤) ينظر : أبو على الفارسى صـ٢١٩ .
(٥) ينظر : أصول التفكير النحوى صـ٧٣ .
(٦) ينظر : الخصائص ٨٨/٢ .
(٧) ينظر : أبو على الفارسى صـ٢١٩ – ٢٣٠ .

١- قياس الحمل على النظير لعلة جامعة.

أو شبه ظاهر أو خفى؛ لأن العرب تؤثر التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل(١). بيد أن التشابه يكون على درجات ، فليس كل شبه يوجب القياس ، ولكن إذا قوى الشبه بين شيئين أوجب للثانى حكم الأول ، وإذا ضعف لم يوجب وكلما كان أعم كان أضعف والشبه الأعم مثل شبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معنى ، فهذا يوجب له حكماً؛ لأنه عام فى كل اسم وفعل. (٢)

ومن أمثلة قياس النظير : « قياسه (ما) النافية العاملة على (ليس) ووجه الشبه بينهما « النفى والدخول على المبتدأ و الخبر »(٣) ولكن أحياناً لا يسمح الشبه للمقيس أن يأخذ حكم المقيس عليه إلا بشروط فـ(لا) النافية و (لات)المشبهتان بـ(ليس) لا تعملان عملها إلا بشروط فإن لم تتوافر فيها بطل عملهما) (٤). وعلى الرغم من أن القياس يرى أن الحروف غير المختصة يجب ألا تعمل لأنهم ليسوا بأفعال ، ولا يمكن الإضمار فيهم.) (٥)

والجدير بالذكر أن (لات) حملت فى العمل على لا المشبه بليس؛ لأن أصلها(لا) وزيدت عليها التاء. ومن ثم يكون القياس هنا قياس فرع على فرع وهذا قليلاً ما يحدث.

ومن ذلك أيضاً قياسهم (لا) النافية للجنس على (إن) للشبه بينهما وكنت أعده من القياس المفارق وهو الذى يشبه فيه المقيس المقيس عليه فى بعض وجوه الشبه ويخالفه فى بعضها الآخر.

. قال الزمخشرى : « إنها نقيضتها ولازمة للأسماء لزومها »(٦) فالأولى للنفى والثانية للتوكيد ومع ذلك عملت عملها لشبه بينهما : أن كل منهما له الصدارة ، وأنهما يدخلان على الجملة الاسمية ، وإذا كانت (لا) نقيضه (إن) فقد يحمل

---

(١) ينظر : الخصائص ١١١/١ .
(٢) ينظر : شرح المفصل ٥٨/١ .
(٣) ينظر : المفصل صـ٦١ .
(٤) ينظر : شرح المفصل ١٠٨/١ ، ١٠٩ .
(٥) ينظر : شرح المفصل ١٠٨|١–المدارس النحويه ص٨٩–القياس ص٤٢منى إلياس
(٦) ينظر : المفصل ص٥٩.

الشئ على نقيضه كما يحمل على نظيره[١] ، ويتضح من ذلك أن(لا) لم ترق لدرجة الأصل المطرد الذى يقاس عليه غيره فنجدها أيضاً مع حروف العطف نحو : جاء زيدٌ لا عمروٌ هـ[٢] ، بينما لا يجوز العطف بـ(ليس) على الرغم من شبهها بـ(لا) من حيث المعنى، من حيث المعنى ، لأنها فعل ولا يعطف بالأفعال ، ولا يجوز العطف بـ(ما) لأنها لها الصدارة ، وحرف العطف يقع فى الدرج ليكون تابعاً لما قبله فلا يجوز ذلك. [٣]وأقر بأننى فى مسألة قياس (لا) أمام قياس المجهول على المعلوم وغير المطرد على الثابت المطرد.

ومنه أيضاً قياسه عمل (إن) وأخواتها فى العمل على الفعل الشبه بينهما وهو (لزومه الأسماء ، والماضى فى بنائه على الفتح). [٤]ومنه أيضاً حمل الحال والمستثنى على المفعول والجامع بينهم كونهم فضلة[٥] ومن الملاحظ أن صاحب المفصل أقر قياساًللغة من اللغات، فإذا كان لأهل كل لهجة قياساً فلهم أن يتبعوه كذلك فعل الزمخشرى عندما تحدث عن المضاف– المعتل الآخربالألف– إلى ياء المتكلم ، فإن القياس فيه ألا يتغير لكنه قال « إلا فى لغة هذيل فى نحو قوله :

ســبقُوا هــوَىَّ وأعنقــوا لهــواهمُ فتُخرّمُوا ولكلَّ جنبٍ مصرعُ[٦]»[٧]

بقلبها ياء وإدغامها فى ياء المتكلم لموافقة لهجة من اللهجات وكأنه يقف بالقياس عند حدود السماع. ومن أمثلة هذا النوع أيضاً قياس الخبر على الفاعل فى اختصاص كل منهما بآخر[٨]. وإعراب المضارع الاسم[٩] وإعمال

(١) ينظر :أوضح المسالك٢|٣

(٢) ينظر :المفصل صـ٩١ – شرح المفصل ١٠٤/٨ ، ١٠٥ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ص١٠٥/٨ .

(٤) ينظر : المفصل صـ٥٧ – وشرحه ١٠٢/١ .

(٥) ينظر : المفصل صـ٩٥ – ١٠٤ .

(٦) البيت من الكامل، وهو لأبى ذؤيب والشاهد فيه قوله (هوىّ) وأصله هواى . ينظر : الدرر ٥١/٥ – شرح المفصل ٣٣/٣ .

(٧) ينظر : المفصل صـ١٤١ .

(٨) ينظر : المفصل ص٥٣.

(٩) ينظر : المفصل ص٣٢١.

الأفعال الناقصة على أفعال القلوب[١] ، (وحبذا) على (نِعْمَ) [٢]...الخ ولو تتبعنا الأمثلة الواردة فى المفصل لهذا النوع لطال بنا الأمر ، وإن كانت كثرتها تدل على عقلية المؤلف العلمية ، التى يحكمها المنطق.

٢- قياس الشئ على ما يساويه ، فمنه ما ورد فى مبحث تحقيق الهمزة ، فالهمزتان لا تلتقيان فى كلمة إلا إذا كانت عيناً مضاعفة نحو رأاس ، وسأال ، وتلتقى الهمزتان فى كلمتين عندئذ جاز تحقيقها وتخفيف إحدهما بأن تجعل بين بين والخليل يختار تخفيف الثانية كقوله تعالى : ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[٣]"[٤]ويقيسون تخفيف الأولى وتحقيق الثانية على إلتقاء الساكنين والجامع بينهما أن التغيير يقع على الأول منهما دون الثانى كذهبت الهندات ولم يقم القوم[٥] وسمع العكس تحقيق الأولى وتخفيف الثانية بجعلها بين بين[٦]. وقد أشبه تليين الهمزة الثانية وجعلها بين بين فى الكلمتين بما حصل لهمزة آدم. [٧]

ومن ذلك قياسه إقحام ألف بين همزة الاستفهام وبين الهمزة على إقحامهم الألف للفصل بين النونات فى نحو : اخشينانّ كراهية إلتقاء هذه الحروف المضاعفة[٨] ، وعلى هذا استدل بقول ذى الرمة : «

---

(١) ينظر : المفصل صـ٣٣٧ .

(٢)ينظر :المفصل ص٣٥٣.

(٣) محمد من الآية (١٨) .

(٤) ينظر : المفصل صـ٤٦٢ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١١٨/٩ .

(٦) المراد بـ(بين بين) : جعلها بين مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذى منه حركة الهمزة وهذا القياس فى كل همزة متحركة ؛ لأن فيه تخفيفا للهمزة بإضعاف الصوت وتلينه . ينظر شرح المفصل ١١٢/٩ .

(٧) الأصل (أأدم) فأبدلت الهمزة الثانية حرف يجانس حركة الهمزة الأولى فصارت (أادم) ثم أدغمت فيها فصارت(آدم) والإبدال هنا لازم حيث لا يجوز استعمال الأصل . ينظر: شرح المفصل٩|١١٨.

(٨) ينظر : شرح المفصل ١١٩/٩ .

فيـــا ظبيـــةَ الوَعْســـاء بـــين جُلاجـــل

وبـــين النقـــا آأنـــت أم أمّ ســـالمِ[1] »

٣- قياس الضد أو الحمل على النقيض ،ومن أمثلته إلحاق (عدمت ، وفقدت) بأفعال القلوب ، فذكر صاحب المفصل إجراء « العرب عدمت وفقدت مجراها فقالوا عدمتنى ، وفقدتنى » مجرى ظننت وأخواتها من التى يجوز إلغاؤها فهم يقولون « عدمتنى وفقدتنى » لأن معناها يؤول فى التحصيل إلى معناها ، فمعنى عدمت الشئ : علمته غير موجود ، إذا كانا فى معنى العلم أجريا مجراها ، مع أن النظر يحيل عد متنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : عدمتنى ، فمعناه : علمتنى غير موجود، ومحال أن تعلم شيئاً وأنت غير موجود ؛ لأنك إذا علمت كنت موجوداً وصحته على الاستعارة ، وأصله عدمنى غيرى ، وإنما استعير إلى المتكلم. [2]

٤- قياس الأصل على الفرع :- إن المتفق عليه فى القياس حمل الفرع على الأصل؛ ولكن خالف الزمخشرى هذا الأصل ؛وقاس الأصل على الفرع حينما حمل المصدر فى العمل على الفعل قائلاً : « ويعمل المصدر إعمال الفعل »[3] على الرغم من أن المذهب البصرى الذى ينتمى له صاحب المفصل يرى أن المصدر أصل الأفعال غير أن النحاة – كما يقول ابن جنى – شبهوا الأصل فى مواضع « بالفرع فى المعنى الذى أفاده بأنه فى ذلك الفرع من ذلك الأصل »[4] وعلل ابن يعيش لعمل المصدر بأنه فى معنى الفعل؛ ولأنه تضمن حروفه فى مجرى اسم الفاعل ، فعمل عمله ». [5]

---

(١) البيت من الطويل، والشاهد فيه قوله : « آأنت أَمْ أُمُّ سالِمِ » حيث أقحم الألف بين الهمزتين ، كراهية اجتماع الهمزتين ، كما دخلت النونات فى قولهم : اضربنانّ كراهية اجتماعهما . ينظر : ديوان الشاعر ٧٦٧ ـــ المفصل صـ٤٦٣- شرح المفصل ١١٩/٩ – الكتاب ٥٥١/٣ –الأزهية صـ٦ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٨٨/٧ .

(٣) ينظر : المفصل صـ٢٧٦ .

(٤) ينظر : الخصائص ٣٠٣/١ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٦٠/٦ .

٥- قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه :- ذكرت سابقاً أن الزمخشرى كان يقف بالقياس عند حدود السماع ، ومما يدل على ذلك موافقته لسيبويه فى طرد القياس لصياغة (فَعالِ) من كل فعل ثلاثى، والذى قال فى كتابه : « واعلم أن (فَعَالِ) جائزة من كل ما كان على بناء فَعَلَ أو فَعُل أو فَعِل ، ولا يجوز من أفعلت لأنّا لم نسمعه من بنات الأربعة ، إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه فمن ذلك فرقار وعرعار ». [١]

ولكن الزمخشرى وجد أن القياس فى صيغة (فَعالِ) أن تكون بمعنى افْعَل حيث قال : (فَعَالِ)... التى فى معنى الأمر كـ(تزال) ، و (تراك) ، و(براك)، و(دراك)... و(دباب) للضبع أى : دِبَّى ، لا تقول فى حرورة حَرَرىّ وإنما تقول حَرُورىّ[٢] ومن ثمّ سُمى هذا القياس : قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه. [٣]

الشذوذ والإطراد :-

الشذوذ هو التفريق والتفرد ، والإطراد عكسه؛ لأن المراد به التتابع[٤] ، والشذوذ مصطلح يطلق على القليل المخالف للقياس وفرق الجاربردى (ت٧٤٦هـ) بين الشاذ ، والنادر ، والضعيف ، فجعل الشاذ ما يكون بخلاف القياس دون النظر إلى قلة أو كثرة كَالقَود.

والنادر هو ما قلّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كـ(خَزْعال) والضعيف هو ما يكون فى ثبوته كلام كـ(قرطاس). [٥]

ولو اعتد بالشاذ ، لبطلت أكثر العلوم والصناعات[٦] ، ومن ثم نجد صاحب المفصل يرفض الشاذ؛ لأنه مخالف لقواعد القياس ومن أمثلة ذلك ما

ذكره ابن كعب :-

---

(١) ينظر : الكتاب ٤١/٢ .
(٢) ينظر : الكامل٣|١١١٠١.
(٣) ينظر : أصول التفكير النحوى صـ٩ .
(٤) ينظر : الخصائص ٩٧/١ .
(٥) ينظر : شرح الشافية ١٩/١ – الأشباه والنظائر ٤٩٦/١ .
(٦) ينظر : الأصول فى النحو ٥٦/١ ، ٥٧ ، لابن السراج .

صَـــبَحْنَا الخزرجيَّـــةَ مُرهفـــات آبـــارَ ذَوِى أرُومَتِهـــا ذوُوهـــا[1]

فرده قائلاً : وهو شاذ »[2]. ووجه شذوذه أنه أضاف (ذو) من الأسماء الستة إلى الضمير والقياس عدم إضافتها إليه.

وفى مجئ (ذا) بمعنى (الذى) قال « وقد أثبته الكوفيون وأنشدوا :-

عَـدَسْ مـا لعبَّـادٍ عليـكِ إمـارَةٌ أَمِنْـتِ وهـذا تَحْملـينَ طَليـقُ[3]

أى : والذى تحملينه طليق. وهذا شاذ عند البصريين ».[4]

ولم يكتف بذلك صاحبنا بل سمى به عدة مباحث فقال فى مبحث العدد : « ما شذ عن ذلك ».[5]ومثله مبحث فى الإمالة سماه بـ(ما أُمِيل شذوذاً) قال فيه : « وقد شذ عن القياس قولهم (الحجاج) والناس مما لين »[6] وشذ عن القياس إمالة الحجاج لأنه ليس فيها كسر ولا ياء ونحوهما من أسباب الإمالة ، وإنما أميل لكثرة استعماله ».[7]

ومثله مبحث : « تصحيح العين شذوذاً »[8] تحدث فيه الزمخشرى عن أشياء شذت عن القياس فصحت عينها كعور وصيد،فقد جاءوا على الأصل ؛لأنهما فى معنى مالابد من صحة الواو والياء فيه ».[9]

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لكعب بن زهير فى ديوانه صـ١٠٤ – شرح المفصل ٥٣/١ – ٣٦/٣ ، ٣٨ – والهمع ٥٠/٢ – والشاهد مذكور أعلاه .

(٢) ينظر : المفصل صـ١٤٣ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن مفرغ ، والشاهد فيه قوله : « وهذا تحملين طليق » حيث ذهب الكوفيون إلى أن (ذا) اسم موصول وقع مبتدءًا ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته والتقدير : والذى تحمليه طليق . ينظر : ديوان الشاعر صـ١٧٠ – شرح المفصل ١٦/٢ –٤|٢٣ – الهمع ٨٤/١ .

(٤) ينظر : المفصل صـ١٨٧ .

(٥) ينظر : المفصل صـ٢٦٣ .

(٦) ينظر : المفصل صـ٤٤٣ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٦٣/٩ .

(٨) ينظر : المفصل صـ٤٩٨ – وشرحه ٧٤/١ .

(٩) ينظر : شرح المفصل ٧٤/١ .

ومنه أيضا مبحث :" الإدغام الشاذ" : قال صاحب المفصل « ومن الإدغام الشاذ قولهم (سِت) أصله سِدْس ، فأبدلوا السين تاء ، وأدغموا فيها الدال » [١] نبه فيه على أسماء وقع فيها الإدغام على غير قياس [٢].

وفى بعض المواضع عبر عن الشذوذ يقوله (ليس بقياس) ، حيث قال فى مبحث : عدم تصغير الفعل : « وتصغير الفعل ليس بقياس » [٣] والقياس يرفض تصغير الفعل؛ لأن الغرض من التصغير وصف الاسم بالصغر ، والمراد المسمى والأسماء علامات على المسميات فصغرت ألفاظها لتكون دليلا على صغير المسميات والأفعال ليست كذلك [٤].وهو متأثر بسيبويه فى هذا المصطلح وقد نقله عنه فى مفصله قائلا : « وقال سيبويه [٥] : وليس ذا بقياس » [٦] أما ما جاء من الشواهد على خلاف القياس ، فكما حمل المؤلف بعضها على الشذوذ ، حمل بعضها الآخر على الضرورة. فكان يقول من الضرورات الشعرية ، أو للضرورة » [٧].

وإذا كان الزمخشرى لا يقيس على الشاذ لكنه قاس على القليل الذى يوافق القياس ، قال الأنبارى[٨]، وابن جني[٩] المراد :

(١) ينظر : المفصل ٥٣١ .
(٢) ينظر : المفصل ١٥٢/١ .
(٣) ينظر : المفصل ص٢٥٣ وينظر : الكتاب ٤٧٧/٣ – ٤٧٨.
(٤) ينظر : شرح المفصل ١٣٥/٥ .
(٥) ينظر : الكتاب ٥٥٤/٣ .
(٦) ينظر : المفصل ص ٤٦٢.
(٧) ينظر : المفصل ص ٤٢٦.
(٨) ينظر : الاقتراح ١١٣ .
(٩) ينظر : الخصائص ١٦٧/١– ١٦٨ ، تحقيق الشربينى شريدة .

أن الأمر ربما يقل وهو قياس ، ويكون غيره كثير وهو ليس بقياس ومن أمثلة الزمخشرى قوله « واستعمال لا بمعنى «ليس» قليل »[١] وقال فى توالى الضميريين « وقد جاء فى الغائبين : « أعطاهاه » ، و« أعطاهوها».. وهو قليل »[٢] وفى أحكام الإعلال قال أيضا : « وقالوا (ثِيرة) لسكون الواوفى الواحد والكسرة ، وهذا قليل » [٣]

١- الكثير الشائع : هو الأصل الذى يقاس عليه ، وفى المفصل قال صاحبه فى الضمائر الواقعة بعد لولا : « وإذا كنّى عن الاسم الواقع بعد (لولا) و(عسى) فالشائع الكثير أن يقال : (لولا أنت) و (لولا أنا) ، و(عسيتَ) و (عسيتُ) ، قال تعالى :﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[٤] وقوله : ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾[٥]»[٦]

وربما يعبر بكلمة الشائع فقط حيث قال فى النسبة إلى الاسم الثلاثى المكسور العين يثربى وتغلبي : « والشائع فيه الكسر »[٧].

٢- الكثير : القياس على الكثير كقوله فى حذف المفعول به : « وحذف المفعول به كثير»[٨] وفى حكم توالى ضميرين ثاينهما منفصل قال : « أعطاها إياه »[٩].

(١) ينظر : المفصل ص ٦١ .
(٢) ينظر : المفصل ص ١٦٦.
(٣) ينظر : المفصل ص٥٠٣ .
(٤) سورة سبأ آية : ٣١ .
(٥) سورة البقرة آية : ٢٤٦.
(٦) ينظر : المفصل ص١٧٠ .
(٧) ينظر : المفصل ص٢٥٦ .
(٨) ينظر : المفصل ص٨٥ .
(٩) ينظر : المفصل ص١٦٦ .

وفى مجئ تاء التأنيث منفصلة قال : « والكثير فيها أن تجئ منفصلة.. نحو عباية [١] وفى أحكام الإعلال : « والكثير عودة ، وكِوزَة ، وزِوَجَة » [٢].

ويلاحظ مما سبق مدى اعتماد المؤلف على القياس فى شتى صوره مستعرضا أقيسة من سبقه من النجاة.

إما قابلاً لها أورادً. حتى تجلى النحو فى مفصلة قياساً ، والقياس نحواً وقد ظهر لديه أيضاً الاتساع فى القياس واحترام السماع. ولم ينس أن ينص على الشواذ بعباراتها وشواهدها ، وذكر رأيه فى قبولها ومنع القياس عليها. وذكر جواز القياس على القليل ، مثل الكثير، و الكثير الشائع. ٣■

التعليل :

ركيزة من أهم ركائز المعيارية ، وهو من تصورات العلماء والباحثين حيث أن العرب الناطقون بهذه الظواهر لم ينطقوا به.

وكثرت التعليلات فى المفصل سواء أكانت للقواعد المطردة ،أم للأمثلة الشاذة ، أى أن صاحبه لا يعلل فقط لما كثر على ألسنة العرب –نقلا عمن سبقه من العلماء– فيستنبطت على أساسه القواعد ، بل يعلل أيضا لما يخرج عن القاعدة ، وكأن المبدأ الأساسى أن القاعدة لا توجد دون عله [٣]. وللعلل وجوه كثيرة أذكر منها ما يلى :

١■ علة التقسيم :

ويأتى التعليل لتطالعنا به صفحات المفصل باستفاضة حتى فى تقسيم الكتاب نفسه فنراه يذكر سبب تقديمه للاسم المعرب فى القسم الأول وليس القسم

(١) ينظر : المفصل ص٢٤٥ .
(٢) ينظر : المفصل ص٥٠٣ .
(٣) ينظر : المدارس النحوية ص ٨٢ .

الرابع كما كان من المفترض وضعه قائلا : « لاعتراض موجبين صوب إيراده فى هذا القسم : أحدهما أن حق الإعراب للاسم فى أصله والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة.الثانى : أنه لابد من تقدم معرفة الإعراب للخصائص فى سائر لأبواب »[١] فالعلتان هما :

١- لأن الإعراب من حق الأسماء فلابد أن يذكر فى باب الأسماء وهو الباب الأول.

٢- لأن الأعراب يختص بجميع الأبواب النحوية فلابد من الحديث عنه أولاً.

٢ـ علة التشبيه :

ومن أمثلتها إعراب الفعل المضارع لأنه يشبه اسم الفاعل فى معناه ووقوعه موقعه ، وذلك بدليل دخول لام الابتداء عليه ، فهى من خصائص الأسماء ، والأسماء معربة ، ودخول السين وسوف على الفعل للدلالة على الاستقبال أشبه الاسم عند دخول (ال) المعرفة عليه ، فلما صح دخولهما عليه كان ذلك دليلاً على شبهه باسم الفاعل فأعرب [٢]. قال الزمخشرى : « واللام فى قولك إن زيداً ليفعل مخلصه للحال ، كالسين وسوف للاستقبال. وبدخولهما عليه قد ضارع الاسم فأعرب بالرفع والنصب والجزم » [٣].ومثل علة رفع خبر إن بالحرف « لأنه أشبه الفعل فى لزومه الأسماء والماضى منه فى بنائه على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ، ومرفوعه بالفاعل » [٤] وكتعليله مشابهة الحال للمفعول والظرف و قد سبقه ذكره فى القياس.

---

(١) ينظر : المفصل ص ٣٣ .
(٢) ينظر : دروس فى المذاهب النحوية ص ١٨ – ٢١ .
(٣) ينظر : المفصل ص٣٢١ .
(٤) ينظر : الكتاب ٤٤٣/٤ .

– وحملت «لا» على ليس فى العمل لشبههما فى النفى والدخول على المبتدأ والخبر [١].

٣–علة كثرة الاستعمال كحذف العامل فى المنادى وإنابة حرف النداء عنه فى نحو يا عبد الله أى « يا أريد أوأعنى عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال »[٢]. وكتعليله لتخفيف الاسم الموصول (الذى) عندماقال : « ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه... فقالوا (الله) » [٣]. وهى : ذات أهمية كبيرة فى مجال العلل فبها أجاز النحاة أحكاماً لم يجيزوها فى الاختيار والسعة.

٤– علة الضرورة : وأمثلتها فى المفصل ما أجازه صاحبه من تنوين الموصوف بابن للضرورة فقال « وقد جوزوا فى الوصف التنوين فى ضرورة الشعر كقوله : **جاريةٌ من قيسٍ بن ثعلبة** [٤]» [٥]

٥–علة التوكيد ، وبها علل المؤلف إدخال نون التوكيد على الأمر والنهى والاستفهام.... إلخ نحو : اضربن زيداً ، ولا تخرجن يا عمرو. وهل تذهبن خالد ؟ فإنه أثبتها للتوكيد [٦].

ومنهاتعليله للعطف على الضمير المستتر دون فصل فى قول عمر بن أبى ربيعة **قلتُ إذ أقبلتْ وزُهْرٌ تهادى – كنِعاج الفلا تعسّفن رَمْلا** [١].

(١) ينظر : المفصل ص ٥٢٣ .
(٢) ينظر : المفصل ص ٥٣١ .
(٣) ينظر : المفصل ص ٦٧ .
(٤) ينظر : المفصل ص ١٧٩ .
(٥) الرجز للأغلب العجلى فى ديوانه ص ١٤٨ الشاهد فيه قوله (من قيس) حيث نون (قيس) وهو الموصوف (ابن) وذلك للضرورة الشعرية ، ينظر : الكتاب ٥٠٦/٣ – شرح المفصل٦/٢
(٦) ينظر : المفصل ص ٤٣١ .

قال : « من ضرورات الشعر » [٢]

٦- علة الحمل على النظير كحمله الاسم المعتل الآخر بالواو أو الياء فى تحمل حركات الإعراب على الاسم الصحيح الآخر لعلة سكون ما قبلهما فى نحو دلو أو ظبى » [٣].

٧- علة النقيض كتعليله لعمل لا النافية للجنس عمل (إنّ) لشبه بينهما وعلى الرغم من أنها نقيضه لها [٤].

٨-علة الحمل على المعنى : كتأنيث المذكر كقوله فى الاسم الموصول (من) فلفظها مذكر وقد تحمل على المعنى كقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ ﴾ [٥]، [٦] ومنه حمل الشيء على غيره فى الجمع والعلة الجامعة المعنى، ومن ثم يجمع جمعه نحو قولهم «مرضى ، وهلكى ، وموتى... حملت على قتلى ، وجرحى ، وعقرى» [٧].

---

(١) البيت من الحنيف ، والشاهد فيه قوله : أقبلت وزهر حيث عطف (زهر) على الضمير المستتر فى (أقبلت) من غير فصل ، والوجه فيه أن يقال : « أقبلت هى وزهر» لتأكيد الضمير المستتر . ينظر : الكتاب ٣٧٩/٢ – شرح المفصل ٧٦/٣ – شرح الأشمونى ٤٢٩/٢ .

(٢) ينظر : المفصل ص ١٦٠ .

(٣) ينظر : المفصل ص ٥٠٧ .

(٤) ينظر : المفصل ص

(٥) الأحزاب آية : ٣١ .

(٦) ينظر : المفصل ص ١٨٣ .

(٧) ينظر : المفصل ٢٤٠ – ٢٤١ .

٩-علة المشاكلة ، كالإمالة فى قوله تعالى :﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ﴾ [١] والقياس يأبى الإمالة ، لأن (الضحا) من الواو وليس فيه كسرة ، وإنما أمالوه حين قرن بـ ﴿ جَلَّىٰهَا ﴾ [٢] و ﴿ يَغۡشَىٰهَا ﴾ [٣] ، [٤]. فأرادوا المشاكلة ، والمشاكلة بين الألفاظ من مطالب اللغة.

١٠- علة الأصل أو عدمه : فالأولى عُلل بها لتسمية الظروف بالغايات ؛ لأن الأصل من « ينطق بهن مضافات ، فلما اقتطع عنهن ما يضفن إليه و مُسكت عليهن صرف حدود ينتهى عندها فلذلك سمين عنايات [٥].

أما الثانية يعلل بها لعدم جعل الوجوه الإعرابية أعلاماً على معانٍ فى الفعل كما فى الاسم فالرفع دال على الفاعلية ، والنصب دال على المفعولية.... إلخ لأن الفعل فى الإعراب غير أصيل [٦].

١١- علة التخفيف : ومعناها أن الخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقيل ما كثر ذلك فيه [٧].

ومن أمثلتها مجئ الإضافة على نوعين معنوية ولفظية والأخير تفيد التخصيص فقط لأن الغرض منها « التخفيف » [٨].

---

(١)الشمس أية (١). وقراءة الإمالة لحمزة، والكسائى، وأبى عمرو، وخلف، وورش . ينظر : معجم القراءات ١٥٧/٨ السبعةص ٦٨٨ – الحجة لابن خالوية ص ٣٧٢ .

(٢) الشمس آية :٣ .

(٣) الشمس آية :٤ .

(٤) ينظر : المفصل ص ٤٤٣ .

(٥) ينظر : المفصل ص٣٢٢ .

(٦) ينظر : المفصل ص ٢٠٤ – و شرحه ٨٦/٤ .

(٧) ينظر : الأشباه ٣٣٩/١ .

(٨) ينظر : المفصل ص ١١٩ – ١٢٠ .

ومن مظاهر التعليل والبحث عن العلة لدى صاحب المفصل حرصه على تعليل ما يسميه الحسن والقبح [١] ، فكلما استحسن النحاة أموراً استقبحوا أموراً أخرى، وكما قرر بعضهم الاستحسان أو الاستقباح من غير ذكر العلة أو بذكرها، كذلك فعل الزمخشرى حيث تمربنا فى مفصله مثل هذه الأحكام : « حسن ، قبيح »[٢] قالهما فى معرض حديثه عن إدغام اللام غير المعرِّفة وقوله"ولم يستقبح"[٣] وعن إثبات همزة الوصل فى الدرج نطقا قال : « خروج عن كلام العرب ولحن فاحش ، فلا تقل الاسم ،والانطلاق... »[٤]

وأحيانا ما كان ينقل مثل هذه الأحكام عن سيبويه قائلا : « وقد حكى سيبويه[٥] وهى قليلة خثية[٦]وفى عدم إدغام الهمزتين قال « قال سيبويه : وهى رديئة"[٧]

وهذه بعض أنواع العلل الواردة فى المفصل علماً أن العلل عند مؤلفنا المعتزلى أتت سهلة بسيطة غير معقدة أو مطولة ، وهذا خلاف المتعارف عليه فى المذهب الاعتزالي الذى يقوم على العلل الكلامية المستطردة .

(١) حقيقة الأمر أن هذه القضية من قضايا علم الكلام وأصول الفقه والأخلاق وغيرها . وكان حد الحسن والقبح موضع نزاع كبير بين المعتزلة والأشعرية . بيد أن أهل الكلام يرون أن الحسن هو المراد ف للكمال ، والقبح مرادف للنقص . ينظر : شرح المواقف ٣٩٣/٢ – المعجم الفلسفى ١٨٥/٢ .

(٢) ينظر : المفصل ص ٥٢٥ .

(٣) ينظر : المفصل ص ٤٦٧ .

(٤) ينظر : المفصل ص ٧٤ .

(٥) ينظر : المفصل ص ٤٦٧ .

(٦) ينظر : الكتاب ١٥٥/٤ .

(٧) ينظر : المفصل ص ٥٢٣ .

٤ – العامل :

كانت قضية العامل قد أثارت جدلاً كبيراً بين القدامى والمحدثين من النحاة فمنهم من رأى أن الحركات تتغير لتغير لمعانى والإعراب هو الوسيلة التى يستخدمها العامل ، فطلبوا لهذا عاملاً ، حتى أضحى العامل أصلاً من أصول النحو العربى. والجدير بالذكر أن فكرته تقوم على فكرة العلة فى علم الكلام والمنطق ، لأن صفته فى النحو تشبه صفة العلة فى علم الكلام فإذا كان لكل معلول علة كذلك لكل معمول عامل.

ومنهم من ضعّف من أهمية هذه النظرية ودعى إلى إلغائه ولكن لم تفلح هذه الدعوة ولا أصحابها ؛لأنهم لم يستطيعوا أن يقدموا البديل ولن أطيل الحديث فى هذه القضية لأنها تناثرت أشلاؤها على صفحات كتب النحاة من أول ابن حزم ومروراً بابن مضاء إلى النحاة المحدثين والمعاصرين [١].

ومن ينظر فى المفصل يجد أن الزمخشرى اتخذ من العامل أساساً بنى عليه مفصله ، فبنى عليه كثير من القضايا التى يواجهها.

والعوامل فى المفصل تنقسم إلى نوعين : عوامل لفظية ، وعوامل معنوية ، فمن اللفظية العوامل المختصة بالمبتدأ و الخبر فمنها الأفعال نحو كان[٢] وظن وأخواتهما ، ومنها الحروف نحو إن وأخواتها ، ولا النافية للجنس، والحروف المشبهات بليس. والمشتقات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الأفعال... إلخ.

وأما المعنوية فتتمثل فى عامل (التجرد من الإسناد)كما عرفه الزمخشرى ، لأن شرط المبتدأ أن يتجرد من الإسناد للعوامل اللفظية ، حيث إنه يجب أن

(١) ينظر : الخصائص ٣٧/١ – ١٠٣ – ١١٠ – ٣٩١/٢ – شرح الكافية للرضى ٥٧/١.
نظرات فى اللغة عند ابن حزم ص٣٢ – الرد على النحاة – اللغة والنحو ص١٨٦ – ابن جنى النحوى ١٩٢ –١٩٣ إحياء النحو ص٣١ وما بعدها .
(٢) ينظر : المفصل ص٥٣ .

يكون مرفوعاً ، وإذا لم يتجرد لتلاعبت به هذه العوامل. وكذلك القول فى عامل الخبر فإن رافع المبتدأ هو رافعه ، وليس المبتدأ؛ لأنه اسم والأصل فى الأسماء ألا تعمل(١) ، فمن ثم صحت نظرية أن رافعهما الابتداء أو التجرد كما قال الزمخشرى.

ومن أمثلتها أيضا ارتفاع الفعل المضارع بعامل معنوى وهو وقوعه موقع الاسم فهذه المشابهة(٢) خرجته من أصل البناء إلى إعراب الأسماء قال الزمخشرى فى عامل رفع المضارع :« هو فى الارتفاع بعامل معنوى نظير المبتدأ وخبره ، وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم »(٣) وعلل بقوله « لأن من ابتدأ كلاماً منتقلاً إلى النطق عن الصمت ، لم يلزمه أن يكون أول كلمة تفوه بها اسماً أو فعلاً ، بل مبدأ كلامه موضعُ خبره فى أى قبيل شاء»(٤).

ولم يذكر أنا لتبعية تعدُّ من العوامل المعنوية إلا بالتلميح حيث قال فى تعريف التوابع : « هى الأسماء لا يمسها الإعراب إلا على سبيل (التبع) لغيرها»(٥).وربما يرجع ذلك ؛لأنه يتبنى رأى البصريين بأن العامل فى المتبوع هو نفسه العامل فى التابع. و يتضح مما سبق أن العوامل المعنوية التى صرح بها الزمخشرى فى مفصله تتمثل فى عاملين ، وباقى العوامل لفظية مع الإشارة إلى الخلاف الوارد بين النحاة فى هذه العوامل من حيث الظاهر والمقدر.

٥- الإجماع :

(١) ينظر : شرح المفصل ٨٥/١ – الإنصاف ٤٧/١ م٥ .
(٢) تتمثل المشابهة : فى أنه يقع موقع الاسم ، وفى دخول لام التأكيد عليه ، كما تدخل على الاسم . لأن أصلها لام الابتداء . تخصيصه للاستقبال بدخول بعض الحروف عليه كما تدخل (ال) المعرفة على الاسم النكرة فتخصصه . ينظر : شرح المفصل ٦/٧ – ١٢.
(٣) ينظر : المفصل ص٣١٤ – ٣١٥ .
(٤) ينظر : المفصل ص٣١٥ .
(٥) ينظر : المفصل ص١٤٥ .

معناه الاتفاق ، والمراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة على قاعدة معينة يوافقها القياس والسماع [١] ويرى ابن جنى أنه علم منتزع من استقراء اللغة [٢] و (الإجماع) مصطلح من مصطلحات علم أصول الفقه ، ويعنى به عند علماء الأصول » اتفاق المجتهدين من الأمة الإسلامية فى عصر معين على أمر دينى « [٣]

ومن الملاحظ أن الإجماع بمعناه اللغوى يكون عند النحاة فى الأحكام المستفيضة كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وجر المضاف إليه.... إلخ ومثل هذه الأحكام هى قواعد مقررة لا تحتاج إلى إجماع. وعلى كل حال فإننا لا نجد لهذا الأصل أثر كبير فى كتب النحاة ومنها المفصل الذى ذكر فيه صاحبه هذا اللفظ صراحة فقال « و إذا دخلت ليت أو لعل لم تدخل الفاء بالإجماع»[٤].

وربما يعبر عن الإجماع الجزئى عند ما يقول « وذهب أصحابنا» [٥] ، و«وأجاز ذلك الكوفيون »[٦] وربما لطبيعة الفئة التى ألفا من أجلها الزمخشرى مفصله لم يذكر رأيه فى الإجماع.

(١) ينظر : الاقتراح ص٨٨ .
(٢) ينظر : الخصائص ١/١٨٩ –٠ ١٩ – الاقتراح ص ٨٨ .
(٣) ينظر : التعريفات ص ٢٤ – ٢٥ . كشف الأسرار ٣/٩٤٦ – ٩٤٧ وخلص الأصوليون بأن الإجماع لما كان مقصورا فى الأخبار المستفيضة يكون كذلك فى الأحكام .
(٤) ينظر : المفصل ص ٥٦ .
(٥) ينظر : المفصل ص ١٢٠ .
(٦) ينظر : المفصل ص ١٤٧ .

ثانيا: أبرز مظاهر الوصفية عند الزمخشرى

أولا: السماع : شاع قبل عصر التدوين بقليل، حيث جاب علماء اللغة البوادى،و أخذوا يسمعون من الفصحاء،ويحفظون ويدونون حتى جمعوا مادة لغوية غزيرة،استفادوا منها،وأفادوا كل من جاء بعدهم من العلماء وطلاب العلم ومريديه، وصاحبنا أخذ فى النهل من تلك الآثر العلمية التى تركها هؤ لاء الأعلام ولاشك أنها كانت

ذات أثر كبير على شخصيته،ويضاف له شىء من السماع،لأنه كان يأتى البوادى بين الحين والآخر.

وكانت روافد الآية سماع عند الزمخشرى تتمثل فى القرآن الكريم وقراءته،والحديث النبوى الشريف، وشعر العرب ونثرهم وبعض السماع من الأعراب فى البادية، ونقل من كتب النحو واللغة ومعجماتها. وهذه الروافد تراها جلية بوضوح فى مفصله ومن داخل صفحاته نعرض وصفا تفصيلياً للسماع.

١ – القرآن الكريم وقراءته :

احتج الزمخشرى بعدد كثير من الآيات القرآنية على ما يقرب من خمسين وثلاثمائة آية،وقد ساقها المؤلف إما لتأييد قاعدة أو لتمثيل لها .

فمن أمثلة تأييد القاعدة احتجاجه فى باب التنازع على إعمال الأقرب دون الأبعد فى نحو :ضربت وضربنى قومك، وهو الوجه المختار لديه فى قوله تعالى ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[١] أو﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ ﴾[٢] ثم قال :" وإليه ذهب أصحا بنا البصريون "[٣].

(١)الكهف من آية(٩٦)

(٢)الحاقة من آية(١٩).

(٣)ينظر المفصل ص٤٨–٤٩.

وفى مبحث أسماء الإشارة ذكر أن " ذا" للمذكر،ولمثناه" ذان " فى الرفع و"ذين" فى النصب والجر، ويجىء "ذان" فيهما فى بعض اللغات ومنه﴿إن هذان لساحران[1]﴾

ومن أمثلة التمثيلما جاء فى مبحث الجزم حيث قال :"إ لم نقصد الجزاء فرفعت كان المر فوع على أحد ثلاثة أوجه إما صفة كقوله تعالى:﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يرثنى﴾[2] أوحالاَ كقوله تعالى: ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [3]"[4].

وهكذا توالت الآيات مدِعمة للقواعد،حيث إن القرآن الكريم كان هو الأساس الذى وضع من أجله علم النحو.

أما القراءات القرآنية فقد احتج الزمخشرى بجميعها على الرغم من أنه كانت له مواقف يميل فيها إلى طعنها أو عيبها.ومن القراءات التى احتج بها قراءة ابن عامر وعاصم فى رواية أبى بكر بقوله تعالى:﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رجال﴾[5] شاهد على أن الفاعل قد يجىء وفعله مضمر. [6]. واحتج بقراءة عاصم بنصب حمالة فى قوله تعالى﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [7] على الذم والشتم،وقرأ الباقون رفعاَ [8]. واحتج بقراءة سعيد بن جبير على إبدال الواو همزة فى قوله﴿ ﷻ ﴿ وِعَاء أَخِيهِ ﴾[9] وهى قراءة شاذة. [10] واحتج على

(١)طه من آية(٦٣).
(٢)مريم من آية(٥-٦).
(٣)الأنعام من آية(١١٠)
(٤)ينظر:المفصل ص٣٢٤
(٥)النور من آية(٣٦-٣٧)
(٦)ينظر :المفصل ص٥٠
(٧)المسد من آية (٤).
(٨)ينظر:المفصل ص٧٦-النشر٢|٣٨٧-تفسير الطبرى ٣٠|٢١٩
(٩)يوسف من آية (٧٦)
(١٠)ينظر :مختصر الشواذ ص٦٥

إدغام الحاء فى العين بقراءة رواها اليزيدى عن أبى عمرو[١] فى قوله تعالى ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّار﴾[٢] وهى لايدغم فيها إلا مثلها. [٣]

٢- الحديث النبوى:

إنّ قضية الاستشهاد بالحديث النبوى قد أُثيرت فى كتب النحاة وكثر فيها الجدل والنقاش حتى انقسم النحاة ما بين مجيز ومعارض أما الزمخشرى فقد حسم موقفه من تلك القضية بشكل عملى تطبيقى حيث احتج فى مفصله بعدد من الأحاديث النبوية، وكلام الصحابة.

ومما استدل به من الأحاديث النبوية قوله ﷺ (ألا أخبركم بأحبكم إلىّ وأقربكم منى مجالس يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاَ، الموطؤون أكنافاَ الذين يألفون ويؤلفون ألاأخبركم بأبغضكم إلىّ وأبعدكم منى مجالس يوم القيامة أساوئكم أخلاقاَ الثرثارون المتفيهقون) [٤] على اجتماع الوجهين فى أفعل التفضيل أحدهما بتوحيده والثانى بجمعه فى الحديث السابق والأول فيه يتمثل فى قوله (أحبكم، وأقربكم)، و الثانى فى قوله(أحاسنكم) [٥]. واحتج بقوله ﷺ أيضاَ (ليس فى الخضراوت صدقة) [٦]على جمعه بالألف والتاء لجريه مجرى الاسم [٧]، وبقوله ﷺمثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين) [٨] على تثنية الجمع[٩]، وبقوله ﷺ (أحّد

(١)ينظر :معجم القراءات ٢|٩٢
(٢)آل عمران من آية (١٨٥).
(٣)ينظر :المفصل ص٥٢٤
(٤)ينظر :سنن الترمذى٧|٣٩رقم ١٩٤١- مسند أحمد٢|١٨٥
(٥)ينظر :المفصل ض١٢٥-شرحه٣|٥-شرح الكافية الشافية ص١١٣٧-المساعد٢|٢٢٨
(٦)ينظر :سنن الترمذى ٢|٣٥ – رقم٥٧٧ -المكتبة الإلكترونية- مجمع الزوائد٣|٦٨
(٧)ينظر :المقصل ص٢٣٧-المقتضب٢|٢١٨
(٨)ينظر :صحيح مسلم٨|١٢٥-مسند أحمد٢|٤٧
(٩)ينظر :المفصل ص٢٢٧

أحّد) [١] على إبدال الواو همزة إذ الأصل (وحّد وحّد) [٢]، وبقولهﷺ (ليس من امبر امصيام فى امسفر) [٣]على إبدال الألف واللام ميماً وهى لهجة يمنية[٤].

واستدل بحديث طلحة ﷺ (فوضعوا اللجّ على قفىّ) [٥]على إقرار لغة هذيل فى قلب الألف ياء عند إضافتها لياء المتكلم[٦]، وبحديث زيد ﷺ(هؤلاء المحمدون بالباب) [٧] على تعريف الاسم المجموع –جمع مذكر سالم–بالألف واللام[٨].وهكذا لا يتوانى صاحبنا فى استدعاء الدليل على صحة القاعدة من السنة ليدعم بها باقى الأدلة السماعية.

٣ـ الشعر:

كان الزمخشرى كثير الاحتجاج بالشعر، ولا نبالغ إقلنا إنه أكثر الشواهد السماعية التى وردت فى المفصل فقد بلغ عددها ما يقرب من ستين وأربعمائة بيتا، انطبقت قواعد الاستشهاد على ما يقرب من أربع وستين ومائة شاهدا منها أما الشاهد الذى لاتنطبق عليه القاعدة فهو لأبى نواس حيث قال:"وقد خطىء ابن هانىء فى قوله:

كأنّ صُغرى وكُبرى من فواقعها... خَصباءُ دُرَ على أرضٍ مِن الذّهبِ[٩]"[١٠]

(١)ينظر:سنن الترمذى ١١|٤٦٩– رقم٣٤٨٠المكتبة الإلكترونية–الفائق١|٢٦

(٢)ينظر المفصل ص٤٧٨– وشرحه١٠|١٤–١٥

(٣)ينظر:سنن النسائى٤|١٧٦–١٧٧– موسوعة أطراف الحديث النبوى٦|٨٦١

(٤)ينظر:المفصل ص٤٢٤، وقد نسبها إلى (طىء) فى ص٤٨٣

(٥)ينظر:الفائق٣|٤٣١

(٦)ينظر:المفصل ص١٤٠

(٧)ينظر: شرح المفصل١|٤٦

(٨)ينظر:المفصل ص٣٤

(٩)البيت من البسيط ، وهو فى ديوان الشاعر ص٣٤

(١٠)ينظر:المفصل ص٢٩٣

وقد نسب بعض الأبيات لأصحابها، ومعظم الشعراء من العصر الجاهلى، وبعضهم ما بين مخضرم، وإسلامى، وأموى، مع عدد من الأبيات مجهولة النسبة.

ووجدت فى المفصل شاهداً لربيعة الرقىّ - وهو شاعر عباسى –يقول فيه:

لشتانَ ما بين اليزيدين فى الندى... يزيد سليم والأغرِّ ابن حاتمِ (١)

وقدأورده صاحب المفصل ليمثل به لإسلوب رفضه الأصمعى حيث قال: "فقد أباه الأصمعى، ولم يستبعده بعض العلماء عن القياس" (٢).

ومن الملاحظ أن ما يقرب من نصف الشواهد الشعرية الواردة فى المفصل مما استشهد به سيبويه فى الكتاب وكان الزمخشرى أميناً فى النقل فيقول فى بعض المواضع:"وبيت الكتاب"(٣)، او"من أبيات الكتاب"(٤)، أو"وأنشد سيبويه"(٥). ولم ينقل من الكتاب فقط بل نقل من غيره ويشير إلى ذلك قائلاً:"وبيت الحماسة"(٦) وفى موضع آخر يقول:" وأنشد أو عمرو الشيبانى فى كتاب الحروف..." (٧)، وأحياناً يذكر الشاعر بلقبه فيقول:"قول الهذلى"(٨)، أوينسب البيت لأصحاب المذهب النحوى فيقول:"وأنشد الكوفيون"(٩).

وفى سياق الاستشهاد كان صاحبنا يورد البيت ويزيله ببعض من التوضيح كقوله فى بيت حسان:

---

(١)البيت من الطويل ، ينظر :ديوان ربيعة ص١٢٤–شرح المفصل٤|٣٧

(٢)ينظر: المفصل ص١٩٩–١٠٠

(٣)ينظر :المفصل ص٥٠

(٤)ينظر :المفصل ص٧٧–٨٦–٨٩

(٥)ينظر :المفصل ص٧٠

(٦)ينظر :المفصل ص٥١

(٧)ينظر :المقصل ص١٨٥

(٨)ينظر :المفصل ص٧٦–١٠٩

(٩)ينظر :المفصل ص٣٨٢

يسقون مَن وردَ البريصَ عليهمُ... بردى يُصفقُ بالرحيقِ السّلسلِ [١]

:"فذكر الضمير يصفق حيث أراد ماء بردى"[٢].وأحيانايورد البيت ولا يبين موطن الشاهد فيه كقوله فى مبحث أفعال القلوب:" ويجوز الإعمال والإلغاء متوسطة أو متأخرة قال:

أبالأراجيز يااابن اللؤم تُوعدنى... وفى الأراجيزِ خلتُ، اللُّؤمُ والخورُ [٣]"[٤].

ومن الأبيات التى استشهد بها على صحة القاعدة قول جرير:

ياتيمَ تيمَ عِدىً، لاأبا لَكُمُ... لا يُلقِينَّكُمُ فِى سَوءَة عمرُ [٥]

محتجا به على نصب المنادى المكرر فى حال الإضافة".[٦] واستدل على وقوع المصدر حالاً كما تقع الصفة مصدراً بقول الفرزدق:

ألم ترنى عاهدتُ ربّى وإننى... لبينَ وُّتاجٍ قائماً ومقامِ

على حلفةٍ لاأشتمُ الدّهرُ مسلماً... ولا خارجاً من فِىّ زورُ كلامِ. [٧]

وهناك أبيات استدل بها على الاستعمال الشاذ كقوله فى نداء المعرف بأل:" ولاينادى ما فيه الألف واللام إلا الله وحده.....قال:

---

(١)البيت من الكامل، واستشهد به على حذف المضاف (ما)وأقام المضاف إليه(بردى)مقامه بدليل الضمير المذكر فى يصفق.ينظر:ديوان حسان ص١٢٢–شرح المفصل٣|٢٥

(٢)ينظر: المفصل ص١٣٨

(٣)البيت من البسيط، واستشهد به على إلغاء عمل (خلت)لتوسطه بين المبتدأوالخبر .ينظر:شرح المقصل٧|٨٤–٥٨–أوضح المسالك٢|٥٨

(٤)ينظر:المفصل ص٣٣٥

(٥)البيت من البسيط، والشاهد فيه قوله(ياتيم تيم)بنصب الاسمين معا، أوضم الأول ونصب الثانى ينظر:جواهر الأدب ص١٩٦–شرح الأشمونى٢|٤٥٤

(٦)ينظر:المفصل ص٧٢

(٧)البيت من الطويل، والشاهد فيه قوله(خارجا)لوقوعه موقع المصدر .ديوانه٢|٢١٢–المفصل ص٩٦–شرح أبيات سيبويه١|١٧٠

من أجلكِ يا التى تيمتِ قلبى... وأنتِ بخيلةٌ بالوصلِ عنِّى[١]

وشبهه ب(يالله وهو شاذ"[٢]، واستدل أيضا ببعض الأبيات على أن استعماله من باب "الضرورة الشعرية" [٣].

ونخلص مما تقدم أن صاحب المفصل سار على نهج البصريين فى الاحتجاج بالشعر، وكان يقبل ما يرويه سيبويه والثقات، ويردما خالف القياس فإن صحت فيه الرواية حمله على الضرورة، و المتتبع لشواهد المفصل يتأكد أن مصادره كانت متنوعة، وأغلبها من كتب النحو، واللغة، والأدب.

٤-أمثال العرب وكلامهم:

احتج صاحب المفصل بمجموعة لابأس بها من أمثال العرب فى المفصل بلغ عددها ما يقرب من ثمانى وثلاثين مثلاً، وجاء الاحتجاج بها إما لتقرير قاعدة، أوللتمثيل على استعمال موافق للقياس، أو دليلاً على الشذوذ. فمن أمثلة الأول:احتجاجه بقو لهم"لو ذات سوار لطمتنى"[٤] علىحذف جواب(لو).ومثله قولهم "إلا حظية فلا ألية".[٥] واستدل بنحو"شرٌّأهر ذا ناب"[٦] على مجىء المبتدأ نكرة غير موصوفة. وبالمثل العربى"ماكلٌ سوداء تمرة، ولابيضاء شحمة".[٧]

(١)البيت من الوافر، وينظرفى:شرح المفصل٢|٨

(٢)ينظر:المقصل ص٧١-٧٢

(٣)ينظر:المفصل ص٤٢٦

(٤)ينظر:مجمع الأمثال٢|١٧٤-المفصل ص٥٢-شرح المفصل٩|٩-١٠

(٥)ينظر:جمهرة الأمثال١|٦٧-المفصل ص٥٢

(٦)ينظر:مجمع الأمثال١|٣٧-المفصل ص٥٢

(٧)ينظر:المستقصى٢|٣٢٨

على حذف المضاف وترك المضاف إليه على حالته الإعرابية[١]..وبقولهم "عسى الغوير أبؤسا"[٢] على استعمال الاسم(أبؤسا) فى موضع الفعل(أن يكون) [٣].
ومن الأمثلة التى جاءت للتمثيل فقط قولهم" أو فرقا خيراً من هُب"[٤]، ومثله"غضب الخيل على اللُّجم"[٥]، وقولهم:"كليهماوتمراً "أى أعطنى[٦]، وبقولهم "أتميمياً مرة وقيسياً أخرى" أى أنتحول[٧]. ومن الأمثال التى أتى بها ليدلل على الاستعمال الشاذ قال:"وقدشذ قولهم أصبح ليل، وافند مخنوق، وأطرق كرا"[٨] ووجه الشذوذ حذف حرف النداء مع ترخيم الأخير.وقولهم" أشغل من ذات النحيين. [٩] و" أزهى من ديك"[١٠] شاذان لياغة أفعل التفضيل فيهما من المبنى للمجهول والقياس أنيصاغ من فعل مبنى للمعلوم لذلك يحفظ ولا يقاس عليه[١١].
وأما كلام العرب فهو الكلام الذى سمع منهم، أو روى عنهم ولم يجرى مجرى الأمثال، واحتج الزمخشرى كثيراً بعبارات من كلامهم، حيث كان لديه نبع وافر من قراءاته وسماعه، والكثير من هذه العبارات كثر دورانها فى كتب النحو واللغة كقولهم" أرجلٌ فى الدار أم امرأة؟"، "وما أحدٌ خيرٌ منك"، و"تحت رأسى سرج،

(١)المفصل ص٥٣
(٢)ينظر :جمهرة الأمثال٢|٥٠
(٣)ينظر :المفصل ص٣٤٦
(٤)ينظر :مجمع الأمثال١|٢٤٨–المفصل ص٦٢
(٥)ينظر :المفصل ص٦٢–وشرحه١|١١٣
(٦)ينظر :مجمع الأمثال٢|١٥١– المفصل ص٧٩.
(٧)ينظر :زهرالأكم١|٣٢٥– المفصل ص٩٩.
(٨)ينظر :مجمع الأمثال١|٤٠٣–٢|٧٨–المستقصى١|٢٢–المفصل ص٧٤–٧٥
(٩)ينظر :المتقصى١|١٩٦
(١٠)ينظر :مجمع الأمثال١|٣٢٧
(١١)ينظر :المفصل ص٢٨٩

وعلى أبيه درع"[١].واحتج بقولهم "البرُ الكُرُّبستين، والسمن منوان بدرهم"[٢] على الاستغناء عن الرابط فى جملة الخبر.وفى معرض حديثه عن مجىء المبتدأ نكرة بشرط كون الخبر ظرفاً قال :"وأما سلامٌ عليك، وويل لك" وما أشبههما من الأدعية فمتروكة على حالها، إذا كانت منصوبة منزلة منزلة الفعل"[٣]، واحتج على حذف الخبر بقولهم "كل رجل وضيعته"[٤] وعلى الحال المركب بقولهم "هذا بسراً أطيب منه رُطباً" "وجاء البُرُّ قفيزين وصاعين"، و"كلمته فاه إلى فىّ"، و"بايعته يداً بيد"، و" بعت الشاء شاة ودرهماً"، و" بينت له حسابه بابا بابا " [٥].....ألخ وغير ذلك من عشرات النماذج النحوية مما شاع استعماله عند أهل اللغة أومما سمع عنهم، وقد حواها المفصل على الرغم من أنها لاترقى إلى مرتبة الأمثال إلا أنها أصبحت أنماطاً رئيسة يقاس عليها.

۞ ثانياً : الإستقراء:

إن الإستقراء هو الوسيلة التى اتخذها النحاة الأوائل لاستخلاص المادة النحوية بقواعدها وأحكامها الكلية من التراث العربى. ومما لاشك فيه أن التراث العربى بما يشتمل عليه من القرآن الكريم، والسنة النبوية، و كلام العرب، و الآثار العلمية التى خلفها علماء اللغة والنحو –ممن سبقوا الزمخشرى– كان لها أكبر الأثر عليه فمن يقرأ المفصل يتأكد من ذلك حيث إنه جاء مرتباً ترتيباً منظماً ومحكما بشكلٍ ربما لم يصل إليه أحد قبله ‘وذلك لأن صاحبه قد عكف على كتب الأقدمين واستقراها بتأنى، وهدوء، ولاحظ ثم استخرج زبدتها فصاغها

(١)ينظر:المفصل ص٥٣
(٢)ينظر:المصدر السابق ص٥٤
(٣)ينظر:المصدر السابق ص٥٤
(٤)ينظر: المصدر السابق ص٥٥
(٥)ينظر: المصدر السابق ص٩٧

فى قواعد محددة، وشاملة، ودقيقة تعتمد على الإيجاز فد أراد أن يقدم بهذا الكتاب متناً، وصفة المتن أن يكون بعيدا عن الحشو والإطالة.

ويدل على استقراء الزمخشرى لمؤلفات السابقين ما اشتملت عليه مادة المفصل من آراء النحاة إما المتوافقة أو المتعارضة وكان يوردها دون أن يعلق عليها، أو يرجح فنجده مثلا يذكر من خلال حديثه عن(لولاى، ولولاك) الخلاف الذى دار بين سيبويه والأخفش فيقول:" واختلف فى ذلك فمذهب سيبويه وقد حكاه الخليل ويونس أن الكاف والياء بعد (لولا) فى موضع الجر.....

ومذهب الأخفش أنهما فى الموضعين فى محل الرفع"[١]. وأشار فى فصل المندوب إلى الخلاف الذى وقع بين الخليل ويونس ذاكراًأن الخليل لا يلحق ألف الندبة بالصفة فلا يقال وازيد الظريفاه، وعقب بقوله"ويلحقها عند يونس"[٢]. وفى مبحث المذكر والمؤنث ذكر رأياً للخليل وآخر لسيبويه [٣]، ولم يكتف بذلك بل إنه ذكر آراء للكوفيين فى عدة مواضع– مما يدل على أنه كان غير متعصب لمذهب معين–فقال فى توكيد النكرات" وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدوداً "[٤]، وفى مبحث تخفيف الهمزة قال "ومنهم من يقول المراة والكماة فيقلبها ألفا وليس بمطرد وقد رآه الكوفيون مطرداً[٥]. وفى بعض الأحيان يشير للخلاف ولا يعرضه كقوله "وفى دخول(إن) خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب "[٦].

غير أننى قد وجدته فى مواضع أخرى يرجح، ويرد، ويضعف، ويستقبح. فمن أمثلة ذلك رده على الكوفيين فى منع الاسم من الصرف لعلة واحدة فى

(١)ينظر:المفصل ص١٧٣
(٢)ينظر:المصدر السابق ص٧٤
(٣)ينظر:المصدر السابق ص٢٤٥
(٤)ينظر:المصدر السابق ض١٤٧
(٥)ينظر:المصدر السابق ص٤٦٠
(٦)ينظر:المصدر السابق ص٥٦

الشعر فقال " ما تعلق به الكوفيون فى إجازة منعه ليس بثبت "[١]، وفى بناء الفعل الأمر قال " وهو مبنى على الوقف عند أصحابنا البصريين، وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرة وهذا خلف من القول "[٢]، وقد يضع أساس القاعدة ثم يأتى برأى المخالفين لهل ويرد علىهم كقوله فى مبحث المجرورات:" وقضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف، وما تقبله الكوفيون من قولهم:

الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء[٣]

ورأيته فى مواضع أخرى يدلى بدلوه فيقول فى مبحث المفعول فيه "ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان "[٤] وفى الحديث عن المستثنى من كلام تام غير موجب قال"وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوباًأو مجروراً والاختيار البدل "[٥]، وفى حكم إلحاق تاء التأنيث بالفعل إذا كان فاعله مؤنث مجازى نحو :طلع الشمس قال:"وإن كان المختار طلعت "[٦]، وفى المفعول معه قال:"وليس لك أن تجره حملا على المكنى فإذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار...والنصب جائز"[٧]، وفى فصل توالى ضميرين ثانيهما منفصل قال:"والاختيار فى ضمير خبر كان وأخواتها الانفصال فتقول كان إياه "[٨].

(١)ينظر:المصدر السابق ص٤٥
(٢)ينظر:المصدر السابق ص٣٢٩
(٣)ينظر: المصدر السابق ص١١٩
(٤)ينظر:المصدر السابق ص٨٧
(٥)ينظر:المفصل ص١٠٣
(٦)ينظر:المصدر السابق ص٢٤٣
(٧)ينظر:المصدر السابق ص٩٠-٩١
(٨)ينظر:المصدر السابق ص١٦٦

وكان فى بعض المواضع يساند الرأى ويدافع عنه إذا تيقن صوابه فكما دافع عن علماء البصرة فمبحث الفصل بين المتضايفين عندما قال"فسيبويه برىء من عُهدته"[١] كذلك دافع عن الكوفيون فقال فى معرض الخلاف الوارد فى إعراب (ما) فى كيمه " وما أرى هذا القول ببعيد عن الصواب "[٢].

ومن الملاحظ أيضا أنه استقرى كتاب سيبويه واستند إليه فى حكم الجر بخلا فى الاستثناء حيث قال"لم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد "[٣]، أومستدلاً برأيه كقوله فى صلة الموصول "وتسمى هذه الجملة صلة ويسميها سيبويه حشواً"[٤] أو مستأنساً بقوله مكملاً به قاعدته فيقول فى مبحث تعريف البدل "وهو الذى يعتمد بالحديث، وإنما يذكر لنحو من التوطئة، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون فى الإفراد. قال سيبويه عقيب ذكره أمثلة البدل.. [٥]

وأحياناً يذكر رأيه مختاراً له كقوله"شاذ هكذا أثبته سيبويه"[٦]، وقوله "وقد استرذله سيبويه"[٧].وقد يستدل بقوله على اللغات الواردة فى القاعدة نحو "و(حيهلا بالألف ذكر هذه اللغات سيبويه "[٨].

وقد يحكم فى الشواهد على الاستعمال بأنه ضرورة كحكمه على حذف لام الأمرفى بيت لم يذكر قائله:

محمدُ تفدِ نفسكَ كلُّ نفسٍ...إذاما خفتَ من أمرٍ تَبَالا[١].

(١)ينظر:المصدر السابق ص١٣٦

(٢)ينظر:المصدر السابق ص٤٢١

(٣)ينظر:المصدر السابق ص١٠٢

(٤)ينظر:الكتاب٢|١٠٥-المفصل ص١٧٩

(٥)ينظر:الكتاب١|١٥٠-المفصل ص١٥٥

(٦)المفصل ص٢٦٧

(٧)المفصل ص٢١٣

(٨)الكتاب٣|٣٠٠-٣٠١ -المفصل ص١٩١

قال الزمخشرى:"وقد جاء حذفها فى ضرورة الشعر "[٢] فنراه قيد حذفها بالضرورة. ونخلص مما سبق أن صاحب المفصل سار على سنن البصريين فى الاحتجاج بالشعر، فقد احتج بما أجمع عليه النحاة من أشعار الجاهلين، وا؟لإسلاميين، والمخضرمين، وبعض المولدين منتقداً لهم.، ويقبل ما يرويه سيبويه والثقات، ويرد ما خالف القياس ، فإن صحت فيه الرواية حمله على الضرورة فجعله مما يحفظ ولا يقاس عليه. ومن خلال تتبعى لشواهد المفصل تأكدت أن مصادره كانت أغلبها من كتب النحو، واللغة ، والأدب التى تركها الأقدمين.

والجدير بالذكر أن الزمخشرى كان لا ينئى عن ذكر الصلات التى بين علم النحو والمعانى فيقول فى الغرض من التوكيد :" وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت الؤكد وما علق به فى نفس السامع ومكنته فى قلبه وأمطت شبهة ربما خالجته، أو توهمت غفلة أو ذهاباً عما أتت بصدده فأزلته "[٣]. وعن الأغراض التى تساق من أجلها الصفة قال :" والذى تساق اه الصفة هوالتفرقة بين المشتركين فى الاسم، ويقال:إنهاللخصيص فى النكرات ، وللتوضيح فى المعارف وقد تجىء مسبوقة لمجرد الثناء ، والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه...، أو لما يضاد ذلك من الذم والتحقير "[٤].

وبعد ما تقدم فإننى أقول إن الزمخشرى كان على سعة من الاستقراء، وشمول فى الفكر، وإتقان للصنعة، ونبذ للعصبية المذهبية، فقد جاء مستعرضاً للآراء النحوية ، واللغات العربية مبيناً موقفه منها بحكمة واقتدار.

---

(١)البيت من الوافر ، وهولحسان أولأبى طالب أوللأعشى . وموطن الشاهد (تفد) يريد(لتفد) فحذف لام الأمر زينظر :شرح المفصل٧|٣٥-٦٢:٦٠

(٢)ينظر :المفصل ص٤٢٦- الهمع٢|٥٥

(٣)المفصل ص١٤٦.

(٤)المفصل ص١٤٨

فالمفصل كان بحق متن للقواعد يعين المتعلم المبتدىء على تعلم النحو بطريقة بسيطة وسهلة تجعله يتمسك باللغة العربية.

٣-التقسيم والتصنيف:

إن تقسيم المفصل وتصنيفه وترتيبه، مرحلة تأتى بعد مرحلة الاستقراء حيث يعد التقسيم وسيلة منهجية للتعامل مع الظاهرة ووضعها فى فئات ، وتقسيمات[١]. وهذا ما فعله الزمخشرى حيث رتب مفصله ترتيباًمحكماً كان متأثراًفيه بكتاب سيبويه، وإيضاح الفارسى فأوحى إليه هذان الكتابان بهذا التقسيم وربما كان وراء تقسيمه المفصل إلى ثلاثة أقسام تأثره بقول سيبويه "الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى "[٢] وقد زاد قسماً رابعاًسنتحدث عنه فيما بعد. وبدأ المؤلف مصنفه بمدخل تحدث فيه عن معنى الكلمة والكلام ، والاسم المعرب ، والممنوع من الصرف.ثم القسم الأول : **(الأسماء).**

أولاً: المرفوعات وتشتمل على الفاعل، المبتدأوالخبروما يتعلق بهما كإن وأخواتها، و(لا)النافية للجنس، و(ما، ولا)المشبهتين بليس.

ثانياً: المنصوبات وتشتمل على المفعولاتوأشباهها كالمنادى، والاختصاص، والتحذير، والاشتغال ، والحال ، والتمييز، والاستثناء، والخبر فى كان وأخواتها.

ثالثا:المجرورات وتشتمل على الإضافة وأنواعها. وتحدث فيه أيضا عن التوابع من التوكيد ، والوصف ، والبدل ، والعطف بنوعيه. وبذلك يكون قد انتهى من الحديث عن الاسم المعرب وشرع فى الحديث عن الاسم المبنى ويشمل

(١)ينظر:المنهج الوصفى عند سيبويه ص٦١
(٢)ينظر:الكتاب ١|٢

المضمرات، وأسماء الأشارة ، والموصولات، وأسماء الأفعال والأصوات ، والظروف والمركبات والكنايات ، ثم تحدث عما يتعلق بتثنية الاسم وجمعه وتقسيمه منحيث التعريف والتنكير ، والتذكيروالتأنيث، والتصغير والنسبة. وتبعه بذكر العدد ، والمقصوروالممدود، والمشتقات ، ثم تحدث عن أبنية الأسماء فجعل باباً للثلاثى، وآخر للرباعى والخماسى.

القسم الثانى: (الأفعال).

ذكر الأفعال من حيث أزمانها الماضى ، والمضارع، والأمر، تحدث عن المضارع ووجوه إعرابه، والمتعدى واللازم ، والمعلوم والمجهول ، وعن أفعال القلوب، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة ، والمدح والذم ، والتعجب، وعن الأفعال من حيث بنيتها فى الأصل والزيادة ومعانيها

القسم الثالث: (الحروف).

ذكر فيه حروف الإضافة ، والحروف المشبهة بالفعل ، وحروف العطف ، والنفى، والتنبيه، والتصديق، والإيجاب، والخطاب، والصلة، والتخضيض، والتقريب، والاستقبال، والاستفهام، والشرط، والتعليل، والردع، واللامات، وتاء التأنيث، والنون المؤكدة، وهاء السكت، وشين الوقف، وحرف الإنكار، والتذكير.

القسم الرابع: (المشترك).

هو القسم الأخير من أقسام المفصل وفيه تحدث عن الإمالة ، والوقف ، والقسم ، وتخفيف الهمزة ، والتقاء الساكنين ، وحكم أوائل الكلم ، وزيادة الحروف وإبدالها، وإعلالها، وإدغامها.

هكذا استوفى صاحبنا قواعد النحو والصرف فى مفصله مقسمة ، ومصنفة، ومرتبة، ومبوبة على نحوواضح ومميز، وإن كنت ألمح فى هذا التنسيق والشمول صورة الإيضاح–لأبى على الفارس– ولكن بشكل أعم وأشمل وأكثر

تنظيماً[١] ، ولا ضيرأن يتأثر الزمخشرى بأستاذه فى مذهبه النحوى كما تأثربه فى مذهبه العقائدى –وهو الاعتزال– فكما تربت على يدى الفارسى عبقرية ابن جنى ، كذلك بُنيت على مؤلفاته عقلية الزمخشرى.

وأخيراً نلاحظ أن أثر الثقافة المنطقية يتجلى فى تقسيم مادة المفصل إلى مجموعات ، وفى كيفية صياغتها، واستخدام المصطلحات.

٤– الموضوعية:هى سمة اتسم بها الزمخشرى فى تأليف كتابه ، حيث إنها تتجلى فى مواضع كثيرة من المفصل ، فهو يصرح بعبارات أن هذه من طريقة العرب فى كلامهم فيقول مثلاً فى بناء رويد :"وعن بعض العرب"والله لو أردت الدراهمَ لأعطيتكَ رويدَ ماالشعر"[٢] هكذا يصف الحقائق كما هى فى الواقع اللغوى المستعمل لدى العرب ، ولم يقتصر على الوصف الموضوعى فقط بل نراه فى موضع آخر يشرح ويحلل كقوله :"وأما قول العرب:ظننتُ ذاك ، ف(ذاك) إشارة إلى الظن ، كأنهم قالوا(ظننت) فاقتصروا"[٣] وهومع ذلك لم يخرج بتفسيره عن واقع اللغة، ولاعن دائرة الموضوعية.

وأخيراً : الخاتمة ،

وبعد هذه الدراسة التحليلية لكتاب المفصل فى علم العربية نخلص بعدة نتائج أبرزها:

١–إن علاقة النحو بالمنطق علاقة قوية بدأت منذ نشأة الفكر الفلسفى عند اليونان.

٢–إن كتاب المفصل على الرغم من صغر حجمه إلا أنه يحوى علم النحو بأصوله، وتفريعاته فى عرض موجز غير مخل يناسب الفئة الشعبية والتى من أجلها وضع الكتاب.

---

(١)ينظر:أبوعلى الفارسى ص٥٢١

(٢)ينظر:المفصل ص١٩٠

(٣)ينظر:المفصل ص٣٣٥

٣-إن المنهج الوصفى هو الأساس الأول الذى قام عليه علم النحو وأصوله.

٤-إن المنهج المعيارى كان بالنسبه لعلم النحو مرحلة تالية بعد المنهج الوصفى.

٥-إن الزمخشرى صاحب العقلية المنطقية جمع بين المنهجين الوصفى والمعيارى فى المفصل.

٦-إن مفهوم المنهج الوصفى عند الزمخشرى كان أوسع وأعم وأشمل -فقد أخذ عن كل الشعراء ، ومن كل اللهجات-من مفهومه عند علماء اللغة المحدثين ، ومن ثمّ أستطيع أن أقول إن هذه المناهج ليست بجديدة على نحونا العربى ولا على علمائنا القدامىَ وهذا هو المفصل خير دليل على ذلك. رداً على من يدعون أنه منهج لا يعرفه النحو العربى ولا مؤلفاته.

٧-إن المفصل كتاب يصلح لئن يدرس للطلاب فى المدارس ، والمعاهد، والجامعات فإنه يناسب الأجيال المعاصرة والتالية لعله يقر بهم من العربية، ويغنى عن المؤلفات الحديثة.

المصادر والمراجع

١- **القرآن الكريم .**
٢- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم –المكتبة الإلكترونية.**
٣- ابن جنى النحوى د/ فاضل صالح السامرائى – بغداد – ١٩٦٩م.
٤- أبو على الفارس – د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبى – مكتبة نهضة مصر – القاهرة ١٣٧٧هـ.
٥- أثر العقيدة وعلم الكلام فى النحو العربى – د/ مصطفى أحمد عبد العليم – رسالة ماجستير بدار العلوم ١٩٩٢م.
٦- أزمة المعرفة وعلاجها فى حياتنا الفكرية المعاصرة، ضمن المنهجية والعلوم السلوكية والتربوية.
٧- أصول النحو دراسة فى فكر الأنبارى – د/ محمد سالم صالح ط١ – دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٨- أصول النحو عند ابن مالك – لخالد سعيد ط١ – مكتبة الآداب – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٩- الأزهية – للهروى – تحـ / عبد المعين الملوحى – مجمع اللغة العربية – دمشق ط١ – ١٩٨١م.
١٠-الاستدلال النحوى فى كتاب سيبويه وأثره فى تاريخ النحو د/ أمان الدين حتحات دار الرفاعى – دار القلم العربى ط١ ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.
١١-الأشباه والنظائر فى النحو – للسيوطى تحـ/ مجموعة – مجمع اللغة العربية – دمشق ١٩٨٦م.
١٢-الأصول فى النحو لابن السراج – تحقيق د/ عبد الحسين النقيلى مؤسسة الرسالة.
١٣-الإغراب فى جدل الإعراب – للانبارى – تحقيق سعيد الافغانى – مطبعة الجامعة السورية – ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.
١٤-الاقتراح – للسيوطى – تحقيق د/ محمود سليمان ياقوت.

١٥-الاقتراح فى أصول النحو – السيوطى – تحرير أحمد محمد قاسم ط١ القاهرة ١٩٧٦.
١٦-الأنساب للسمعانى – تقديم وتعليق : عبد الله عمر البارودجى – دار الجنان – بيروت ط١ ١٩٨٨م.
١٧-الإنصاف فى مسائل الخلاف – للأنبارى – تحـ / محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية – مصر ١٩٦١م.
١٨-البحر المحيط – لأبى حيان – الرياض – بدون تاريخ.
١٩-البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق : محمد المصرى منشورات مركز المخطوطات والتراث الكويت ط١ – ١٩٨٧م.
٢٠-التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية – مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ١٩٤٦م.
٢١-الجواهر المضيئة فى طبقات الحنفية – ابن أبى الوفاء – تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة – القاهرة ١٩٩٣م.
٢٢-الجيم لأبى عمرو الشيبانى – تحـ / إبراهيم الأبيارى – مجمع اللغة العربية القاهرة ١٩٧٤م.
٢٣-الحجة فى القراءات – ابن خالوية تحـ د/ عبد العال سالم مكرم دار الشروق بيروت ١٩٧١م.
٢٤-الخصائص – ابن جنى – دار الكتب العلمية – تحقيق الشربينى شريدة. – وتحقيق / محمد على النجار – عالم الكتب بيروت.
٢٥- الرد على النحاة – ابن مضاء القرطبى – تح:د/ شوقى ضيف دار المعارف – القاهرة .
٢٦-الزمخشرى لغوياًو مفسراً – مرتضى آية الله زاده الشيرازى – دار الثقافة – القاهرة ١٩٧٧م.
٢٧-الصحاح للجوهرى –الإلكترونية.
٢٨-العلة النحوية – نشأتها وتطورها – تحقيق د/ مازن المبارك ط٢ – دار الفكر بيروت – ١٩٧١م.

٢٩-الفائق فى غريب الحديث : الزمخشرى – تحـ / محمد أبو الفضل إبراهيم وعلى البجاوى القاهرة ١٩٧١م. البابى الحلبى.
٣٠-القياس فى اللغة العربية – محمد حسن عبد العزيز – دار الفكر العربى ط١ ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
٣١-الكامل للمبرد – تحـ / د/ محمد أحمد الدالى – مؤسسة الرسالة بيروت – ١٩٨٦
٣٢-الكتاب – سيبويه – تحقيق عبد السلام هارون – بيروت.
٣٣-الكوفيون فى النحو والصرف والمنهج الوصفى المعاصر–د/عبد الفتاح الحموز– دار عمار.
٣٤-اللغة بين المعيارية والوصفية – تمام حسان – دار الثقافة الدار البيضاء ١٩٨١م.
٣٥-المخصص – ابن سيده – المكتبة، الشاملة الالكترونية.
٣٦-المدارس النحوية د/ شوقى ضيف – دار المعارف – القاهرة ط٦.
٣٧-المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربى الإسلامى – حولية كلية الآداب الكويت حولية ٨ رسالة ٤٤.
٣٨-المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل – تحـ / د. محمد كامل بركات ج – الملك عبد العزيز – دار الفكر دمشق.
٣٩-المستقصى فى أمثال العربية : للزمخشرى – دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٧٧م.
٤٠-المعجم الوسيط – للفيروز آبادي – المكتبة الشاملة الالكترونية.
٤١-المفصل فى صنعة الإعراب – تحقيق اميل يعقوب – دار الكتب العلمية بيروت.
٤٢-المقايسات – لأبى حيان التوحيدى – تحقيق السندوبى – المكتبة التجارية ١٩٤٨م.
٤٣-المقتضب – للمبرد– تحـ/ محمد عبد الخالق عضية – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة.

٤٤–المناهج المعاصرة فى الدراسة الأدبية، دراسة نقدية لإشكالية المنهج – سمير حجازى.
٤٥–المنهج الأرسطى فى العلوم الكلامية والفقهيةفى الإسلام د/ إبراهيم مدكور.
٤٦–المنهج الرياضى بين المنطق والحدس – محمد السريقاقوس – دار الثقافة للطبع والنشر بالقاهرة ١٩٨٢م.
٤٧–المنهج الوصفى فى كتاب سيبويه – نوزاد حسن أحمد– منشورات جامعة فان تونس – بنغازى ط١ ١٩٩٦م.
٤٨–النحو العربى والدرس الحديث بحث فى المنهج – د/ عبده الراجحى – دار المعرفة الجامعية.
٤٩–النشر فى القراءت العشر – لابن الجزرى – غاية النهاية فى طبقات القراء نشره برجستراس – مكتبة الخانجى مصر ١٩٣٢م.
٥٠–همع الهوامع – للسيوطى – مكتبات المعاهد الأزهرية.
٥١–إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم دار الكتب المصرية – القاهرة ١٩٥٥م.
٥٢–أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك – ابن هشام الانصارى تح / محمد محى الدين عبد الحميد.
٥٣–بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر،١٩٧٩م ط ٢.
٥٤–تاج التراجم فى من صنف من الحنفية، تحقيق : إبراهيم صالح، دار المأمون للتراث، دمشق ط ١ – ١٩٩٢م.
٥٥–تاج العروس – للزبيدى – المكتبة الشاملة الالكترونية.
٥٦–تاريخ الأدب العربى – كارل بروكلمان – ترجمة د/ عبد الحليم النجار وآخرين – دار المعارف – مصر ١٩٧٤م.
٥٧– تاريخ الأدب العربى – كارل يركلمان – نقله إلى العربية : د/ رمضان عبد التواب – دار المعارف القاهرة ط ٣.

٥٨- تاريخ دولة آل سلجوق – عماد الدين الأصبهانى – دار الآفاق الجديدة بيروت – ط٢ ١٩٧٨م.
٥٩- تجريد المنطق–نصير الدين الطوسى–المكتبة الإلكترونية.
٦٠- تقويم الفكر النحوى د/ على أبو المكارم – دار الثقافة – بيروت بدون تاريخ.
٧٤–جامع البيان فى تفسير القرآن للطبرى – دار المعرفة – بيروت.
٦١- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب – للإربلى – تحـ/ إميل يعقوب.
٦٢- ديوان أبى نواس : شرح ديوان أبى نواس. ضبطه – إيليا الحاوى – منشورات الشركة العالمية للكتاب ١٩٨٧م.
٦٣- ديوان الأغلب العجلى : شعراء أمويون.تحـ / فوزى حمودى القيس عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية – بغداد ط١ ١٩٨٥م.
٦٤- ديوان الزمخشرى – تحقيق / عبد الستار صيف.
٦٥- ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت – بدون ط. ت.
٦٦- ديوان ذى الرمة – شرح أحمد بن حاتم الباهلى – تحـ / عبد القدوس أبى صالح مؤسسة الإيمان – بيروت – ط١ – ١٩٨٢م – ١٤٠٢هـ.
٦٧- ديوان ربيعة الرقى – تحقيق وجمع ودراسة يوسف حسين يكار ذر الأندلسى، بيروت ط٢ ١٩٨٤م.
٦٨- ديوان كعب بن زهير – تحقيق / على فاعور – دار الكتب العلمية – بيروت ط١ ١٩٨٧م.
٦٩- ديوان يزيد من مفرغ جمعه عبد العروس صالح – مؤسسة الرسالة بيروت ط٢ ١٩٨٢م.
٧٠- زهر الأكم فى الأمثال والحكم : الحسن اليوسى تجح/ حميد آدم – كامل سعيد– مطبعة العانى – بغداد ط١ – ١٩٨٤م.
٧١- سنن النسائى – دار الكتب (أحمد بن شعيب)
٧٢- سوسير رائد علم اللغة الحديث – دار الفكر العربى د/ محمد حسن عبد العزيز.

٧٣- سير أعلام النبلاء – للذهبى. تحقيق : شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوس، مؤسسة الرسالة – بيروت ط ١ ١٩٨٥م.
٧٤- شرح أبيات سيبويه – السيرافى – دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، ١٩٧٩م.
٧٥- شرح الأشمونى على بن مالك – تحقيق – محمد محيى الدين عبد الحميد – مكتبة النهضة مصر، ط١ ١٩٥٥م.
٧٦- شرح الشافية – لابن الحاجب- للرضى – تح / محمد نور الحسن وغيره القاهرة ١٩٧٣م.
٧٧- شرح الكافية – للرضى – المكتبة الشاملة الالكترونية.
٧٨- شرح الكافية الشافية – ابن مالك – تح / د. عبد المنعم أحمد هديدى – ج – أم القدى – مركز البحث العلمى – دار المأمون للتراث دمشق ١٩٨٢م.
٧٩- شرح المفصل – لابن يعيش – دار المتنبى.
٨٠- شرح المواقف – للسيد الشريينى الجرجانى.. دار الطباعة العامرة.
٨١- شرح المواقف للجرجانى – دار الطباعة العامرة.
٨٢- شرح شواهد المغنى – للسيوطى- منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.
٨٣- ضحى الإسلام – أحمد أمين – دار المعارف ط٢.
٨٤- طاش كبرى زادة – تحقيق :أحمد بن مصطفى،دار الكتب الحديثة، عابدين.
٨٥- طبقات الأمم – صاعد الأندلس – مطبعة السعادة بالقاهرة.
٨٦- طبقات المفسرين – الداودى – دار الكتب العلمية – بيروت.
٨٧- علل النحو – محمد عبد الله الوراق – تحقيق د/ محمود جاسم الرويشى – الرياض السعودية ١٤٢٠هـ.
٨٨- عيون التواريخ – ابن شاكر الكتبى – تحقيق : فيصل السامر، ونبيلة عبد المنعم داود – وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٧م.
٨٩- فهرس شواهد سيبويه : أحمد راتب النفاخ – دار الإرشاد والأمانة بيروت ١٩٧٠م.

٩٠- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون – حاجى خليفة – دار الفكر – بيروت – ١٩٨٢م.
٩١- لسان العرب – ابن منظور – المكتبة الإلكترونية.
٩٢- لسان الميزان – ابن حجر العسقلانى – دار الفكر.
٩٣- لمع الأدلة فى أصول النحو – ابن الأنبارى – تحقيق سعيد الأفغانى.
٩٤- مجمع الأمثال – الميدانى – تحـ / محمد محي الدين عبد الحميد .
٩٥- مجمع الزوائد – الهيثمى – مكتبة القدس – القاهرة.
٩٦- محاضرات فى علم اللغة العام – ترجمة د/ يوئيل يوسف عزيز – بيت الموصلى ١٩٨٨م.
٩٧- مختار الصحاح – للرارزى – المكتبة الشاملة.
٩٨- مختصر فى شواذ القرآن – ابن خالويه – نشره – ج برجستراس – المطبعة الرحمانية – مصر ١٩٣٤م.
٩٩- مدخل إلى علم اللغة – د/ محمد حسن عبد العزيز – دار الفكر العربى
١٠٠- معجم الأدباء – ياقوت الحموى – تحقيق : إحسان عباس – دار المغرب الإسلامى – بيروت ط١- ١٩٩٣م.
١٠١- معجم القراءات القرآنية د. أحمد عمر، ود. عبد العال سالم مكرم – ج الكويت ١٩٨٥م.
١٠٢- مفتاح السعادة ومصباح السعادة فى موضوعات العلوم.
١٠٣- مقاييس اللغة – ابن فارس – المكتبة الإلكترونية.
١٠٤- سنن الترمذى – عناية عزة عبيد الدعاس – حمص.
١٠٥- من مقال العلة عند النحو بين د/ عبد العزيز أحمد المنيع.
١٠٦- مناهج البحث عند مفكرة الإسلام د/على سامى النشار – دار المعارف ط٢ ١١٦٧.
١٠٧- موسوعة أطراف الحديث – محمد بن السعيد – دار الكتب العلمية – بيروت ط١.

١٠٨- نحو منهجيه للتعامل مع مصادر التنظير الإسلامى بين المقدمات والمعوقات – عبد المنعم أبو الفضل – ط١ ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م – المعهد العالمى للفكر الإسلامى – القاهرة سلسلة المنهجية الإسلامية ١٣.
١٠٩- نزهة الألباءفى طبقات الأدباء-ابن الأنبارى-تح/محمدأبوالفضل إبراهيم.
١١٠- نظرات فى اللغة عند ابن حزم – سعيد الأفغانى – دار الفكر.
١١١- هدية العارفين فى أسماء المؤلفين،وآثار المصنفين – إسماعيل البغدادى – دار الفكر ١٩٨٢م.
١١٢- وفيات الأعيان – ابن خلكان – تحقيق : إحسان عباس دار الثقافة، بيروت.
١١٣- معجم العين-للخليل بن أحمد الفراهيدى-المكتبة -الإلكترونية.
١١٤- الأفعال المتعدية بحرف-لابن المليان الأحمدى-المكتبةالإلكترونية.
١١٥- المعجم الوسيط-لمجموعة-مجمع اللغة العربية-المكتبة الإلكترونية.
١١٦- الحدود الأنيقة-لأبى زكريا الأنصارى-تح/مازن المبارك-المكتبة الإلكترونية.
١١٧- دراسات فى علم اللغة الوصفى والتاريخى والمقارن-أ.د/صلاح حسنين ط/٢٠٠٧-٢٠٠٨-ط/٢-مكتبة الآداب.
١١٨- المنطق الصورى الرياضى د. عبد الرحمن بدوى – القاهرة ط ٢ – ١٩٦٣م.
١١٩- ديوان حسان تح/سيد حنفى حسنين-دار المعارف-مصر -١٩٧٧م.
١٢٠- الإيضاح فى علل النحو للزجاجى – تحقيق د/ مازن المبارك ط ١ – دار النفائس ١٣٩٤ – ١٩٧٤م.
١٢١- اللغة والنحو بين القديم والحديث – عباس حسن – دار المعارف، مصر ١٩٦٦م.
١٢٢- القياس فى النحو : منى إلياس – دار الفكر – دمشق ١١٨٥م.
١٢٣- كشف الأسرار عن أصول اليزدوى – عبد العزيز البخارى – ١٣٠٧هـ.
١٢٤- المسند : للإمام أحمد بن حنبل – القاهرة – ١٣١٣هـ.
١٢٥- التعريفات للجرجانى – ط/ الحميدية مصر ١٣٢١هـ-وامكتبة الإلكترونية.
١٢٦- صحيح مسلم : دار الطباعة العامرة ١٣٢٩م.
١٢٧- مفاتيح العلوم – للخوارزمى دار الطباعة المنيرية ١٣٤٢هـ.

١٢٨- الفهرست – ابن النديم – مطبعة الرحمانية – مصر ١٣٤٨.
١٢٩- منطق أرسطو طاليس ت د/ عبد الرحمن بدوى – مطبعة دار الكتاب ١٩٤٩م ثلاثة أجزاء.
١٣٠- إحياء النحو العربى – إبراهيم مصطفى – لجنة التأليف – القاهرة ١٩٥٩م.
١٣١- من أسرار اللغة – لإبراهيم أنيس – مكتبة الانجلو المصرية ط٣ ١٩٦٦م.
١٣٢- مناهج البحث العلمى – عبد الرحمن بدوى – ١٩٦٨م – دار النهضة العربية ٢٠٠٨.
١٣٣- الكنى والألقاب – عباس القمى – المطبعة الحيدرية – النجف ١٩٧٠م.
١٣٤- المعجم الفلسفى د/ جميل صليبا – دار الكتاب اللبنانى ط١ ١٩٧١م.
١٣٥- كتاب السبعة – ابن مجاهد – تحـ – شوقى ضيف- دار المعارف – مصر ١٩٧٢م.
١٣٦- الأصول د/ تمام حسان – الهيئة المصرية للكتاب – ١٩٨٢م.
١٣٧- البحث العلمى د/سهير بديرة – دار المعارف بمصر – ١٩٨٢م.
١٣٨- أصول البحث العلمى ومناهجه – أحمد بدر – ط٤ – ١٩٨٤م – نشر وكالة المطبوعات بالكويت – توزيع دار القلم – بيروت لبنان.
١٣٩- جمع المثال – لأبى هلال العسكرى – دار الجيل – بيروت ط٢ ١٩٨٨م.
١٤٠- دروس فى المذاهب النحوية – دار المعارف الجامعية بالإسكندرية ١٩٨٨م.
١٤١- دار النفائس، بيروت ط١ – ١٩٩١م.
١٤٢- أصول التفكير النحوى د/ على أبو المكارم – ط دار غريب ٢٠٠٦م القاهرة.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
المقدمة	٦٩٩
التمهيد .. الزمخشرى حياته وآثاره (اسمه–لقبه–كنيته–مولده–أسرته–مذهبه–مكانته العلمية–أهم مؤلفاته)	٧٠١
الفصل الأول : علاقة المنطق بالنحو فى ضوء المناهج العلمية الحديثة	
– نبذة عن المناهج العلمية الحديثة .	٧٠٧
– علاقة المنطق بالنحو .	٧٠٨
– علاقة النحو بعلم الكلام وأصول الفقه	٧١٠
السماع–العلل–العامل.	٧١١
– أهم الوجوه المشتركة بين النحو والمنطق .	٧١٢
التعريف الاستدلال – التعليل – القياس –الاستقراء– التمثيل .	
– النحو وأصوله فى ضوء المنهج الوصفى .	٧٢٠
– المنهج الوصفى عند علماء اللغة الغرب،وعند العرب– وأهمهم أسسه : السماع – الاستقراء والملاحظة – التقسيم والمصطلحات اللغوية – الموضوعية .	
الفصل الثانى : أبرز مظاهر المعيارية و الوصفية فى المفصل	
مدخل : المفصل وقيمته العلمية .	٧٢٦
أولا: أبرز مظاهر المعيارية فى المفصل .	٧٢٩
التعريف – القياس– التعليل – العامل – الإجماع .	
ثانيا : أبرز مظاهر الوصفية فى المفصل .	٧٥٠
السماع – الاستقراء والملاحظة التقسيم – الموضوعية	
الخاتمة.....	٧٦٦
فهرس المصادر والمراجع.....	٧٦٧
فهرس الموضوعات	٧٧٦